الحوكمة

67 كلمة رئيس مجلس الإدارة
68 نظرة عامة على إطار الحوكمة المؤسسية
69 مراجعات الحوكمة لعام 2024
72 مجلس الإدارة
80 لجان مجلس الإدارة
88 لجنة الرقابة الشرعية الداخلية
90 الإدارة
100 نظام الرقابة الداخلي
104 معلومات عامة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

نيابة عن مجلس الإدارة، يسعدني أن أقدم تقرير الحوكمة المؤسسية لعام 2024 لبنك دبي الإسلامي (شركة مساهمة عامة) إلى أصحاب المصلحة الموقرين.

نؤمن إيماناً ثابتاً بأن الحوكمة المؤسسية المتميزة هي حجر الأساس الذي لا غنى عنه لتحقيق النجاح الذي تنشده أي مؤسسة مالية. فهي الركيزة التي يبنى عليها اتخاذ القرارات الرشيدة، والالتزام بالنزاهة الأخلاقية، وتحقيق النمو المستدام. وفي عالم يشهد تحولات ديناميكية متسارعة، لا يمكن المبالغة في أهمية التشديد على تطبيق إطار حوكمة مؤسسية قوي وممارسات حوكمة مؤسسية فعالة.

يعكس إطار الحوكمة المؤسسي في البنك التزامنا الراسخ بتعزيز مبادئ المسؤولية والمساءلة والعدالة والشفافية. كما يجسد التزامنا كمؤسسة مالية مسؤولة، تقدم خدمات متميزة تتماشى مع قيمنا الأساسية وأهدافنا الاستراتيجية.

ومن خلال هذا الالتزام، نرسي دعائم الثقة والاطمئنان لدى جميع أصحاب المصلحة، ونضمن تحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل في جميع جوانب عملياتنا.

شهدت مؤسستنا العام الماضي تحولاً جذرياً شكّل مرحلة مهمة في مسيرتها تمثلت في إعادة هيكلة شاملة لأنظمتنا التشغيلية الرئيسية. وقد كان هذا القرار نابعاً من إيماننا بضرورة تحصين عملياتنا المستقبلية وتقديم قيمة أكبر لجميع أصحاب المصلحة.

على الرغم من تعقيدات دمج العمليات والتقنيات الجديدة، فقد أظهرت مؤسستنا مرونة عالية وقوة في إطارها الحوكمي المؤسسي، وتفاني فرق العمل، وتوافق رؤيتها مع أهدافها الاستراتيجية طويلة الأجل. هذه التطورات، سواء على مستوى القطاع المالي أو داخل مؤسستنا، ضرورية لتعزيز الكفاءة والابتكار، وتمكيننا من التكيف بفعالية أكبر مع المشهد المتغير للأسواق. وتعكس هذه النتائج التزامنا بتحقيق التميز التشغيلي والنمو المستدام. ووضعنا في موقع أفضل للتكيف مع المشهد السوقي المتغير. وتعكس هذه النتائج التزامنا الراسخ بتحقيق التفوق في إنجاز الأعمال والنمو المستدام.

وبينما نستعد للاحتفال بيوبيلنا الذهبي في عام 2025، نتوجه بخالص التقدير لكل من ساهم في رحلتنا الملهمة، تلك التي جمعت بين الإنجازات التي عززت مكانتنا والتحديات التي زادتنا قوةً وصموداً. ونؤكد في هذه المناسبة تمسكنا الثابت بالمبادئ التي نرتكز عليها. هذه الذكرى السنوية ليست مجرد محطة في تاريخنا، بل هي نقطة انطلاق لمستقبل أكثر إشراقًا. ونحن ممتنون للثقة المستمرة التي يمنحنا إياها جميع أصحاب المصلحة.

وأود أن أعرب عن امتناني العميق لمجلس الإدارة الموقر، وعلماء الشريعة الأجلاء في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وفريق الإدارة العليا المخلص، وجميع موظفينا الذين كان لتفانيهم والتزامهم الدور المحوري في تحقيق إنجازاتنا خلال عام 2024.

يجسد هذا التقرير التزام بنك دبي الإسلامي بإطار حوكمة مؤسسية متين يجمع بين الثبات والمرونة. فهو يتمتع بالقوة الكافية لمواجهة التحديات، وفي الوقت نفسه، بالديناميكية اللازمة لدعم مسيرة النمو على المدى الطويل. ومن خلال الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية، نؤكد على رسالتنا الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة للقطاع المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

شهد العام الماضي مراجعة شاملة من قبل المجلس لسياسات الحوكمة المؤسسية في البنك. وقد شملت هذه المراجعة مختلف الجوانب، بما في ذلك الضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر، والرقابة الشرعية، والامتثال، والتدقيق الداخلي، والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، والتقارير المالية، والتعهيد. وجاءت هذه المراجعة لضمان الامتثال الكامل للوائح الحوكمة المؤسسية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

في عام 2025، ستظل ممارسات الحوكمة المؤسسية القوية هي الدافع الرئيسي لنمو بنك دبي الإسلامي المستدام ومرونته على المدى الطويل. وسنواصل العمل على تعزيز هذه الممارسات، وترسيخ ثقافة حوكمة مؤسسية قوية، تمكننا من القيادة بثقة واقتدار وتكيف ونزاهة في المستقبل.

معالي محمد ابراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة
بنك دبي الإسلامي ش.م.ع

نظرة عامة على إطار الحوكمة المؤسسية للبنك

في بنك دبي الإسلامي، تتجاوز الحوكمة المؤسسية مجرد كونها متطلباً تنظيمياً، فهي تعدّ دافعاً استراتيجياً يساهم في تعزيز قدرتنا على التغلّب على التحديات وتحقيق قيمة مستدامة. ويقوم إطار الحوكمة المؤسسية لدينا على مبادئ المسؤولية والمساءلة والشفافية والعدالة، بهدف ضمان الالتزام بأعلى معايير السلوك الأخلاقي، بما يتوافق مع أحكام الشريعة والمتطلبات التنظيمية. ويساهم هذا الإطار في دعم التوجه الاستراتيجي للبنك، وإدارة المخاطر، وتعزيز السلامة التشغيلية، ممّا يحقق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة.

يعتمد بنك دبي الإسلامي إطار حوكمة مؤسسية شاملاً، يدمج بين المتطلبات التنظيمية والالتزام بالشريعة الإسلامية. ويراعي هذا الإطار توجيهات مختلف الجهات الرقابية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وهيئة الأوراق المالية والسلع، وسوق دبي المالي، والهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية، إلى جانب أحكام النظام الأساسي للبنك. ويوفر هذا النهج المتكامل المدعم بالالتزام الشرعي أعلى معايير الممارسات المصرفية الأخلاقية والمسؤولة.

يقوم هيكل الحوكمة المؤسسية في بنك دبي الإسلامي على تضافر جهود عدة عناصر رئيسية: مجلس الإدارة ولجانه، ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية، والإدارة العليا، واللجان التنفيذية. وتعمل هذه العناصر بانسجام تام مع نظام الرقابة الداخلية، حيث تشرف على الامتثال، وتدير المخاطر، وترسخ السلوك الأخلاقي، وتحافظ على مصالح أصحاب المصلحة، مع ضمان الالتزام الكامل بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع العمليات المصرفية. ويتيح لنا هذا الهيكل القائم على المسؤولية والشفافية تحقيق الامتثال التنظيمي، والاستقرار المالي، وكسب ثقة أصحاب المصلحة، بما يعزز التزامنا الراسخ بتميز الحوكمة والنمو المستدام.

يشكل مجلس الإدارة قمة الهيكل التنظيمي للحوكمة المؤسسية، حيث يضطلع بمسؤولية القيادة الاستراتيجية والإشراف العام على المجموعة. ويكفل المجلس ممارسة بنك دبي الإسلامي لأنشطته بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية والمبادئ الشرعية. ومن خلال لجان متعددة، يؤدي المجلس مهامه لضمان حوكمة متينة، وتعمل كل لجنة وفقًا لشروط مرجعية معتمدة منه وتتم مراجعتها بشكل دوري. وتشمل هذه اللجان: لجنة التدقيق للمجلس، ولجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس، ولجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس، ولجنة الائتمان والاستثمار للمجلس، ولجنة الاستدامة للمجلس، ولجنة توزيع الأرباح وإدارتها للمجلس. وتعمل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، بدعم من المجلس، على ضمان توافق عملياتنا ومنتجاتنا وعقودنا مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

تناط بالإدارة العليا، بقيادة الرئيس التنفيذي للمجموعة، مهمة تنفيذ استراتيجية مجلس الإدارة، وضمان توافق العمليات اليومية مع السياسات المعتمدة وحدود تحمل المخاطر التي يقرها المجلس. وتعد الإدارة العليا مسؤولة أمام مجلس الإدارة ولجانه عن الأداء المالي والامتثال التنظيمي والمرونة التشغيلية. وقد شكلت لجان إدارية متعددة لتوفير إطار عمل منظم لاتخاذ القرارات والإشراف الإداري، الأمر الذي يكفل المرونة والإشراف على المخاطر ويعزز الكفاءات التشغيلية.

وتدعيمًا للحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر الفعّالة، اعتمدنا نموذج خطوط الدفاع الثلاثة. وبموجب هذا النموذج، تضطلع الوحدات التجارية والتشغيلية بمسؤوليات خط الدفاع الأول، حيث تتولى إدارة المخاطر في مجالاتها. أما خط الدفاع الثاني فيتألف من جهات الامتثال، وإدارة المخاطر المستقلة، والرقابة الشرعية الداخلية، التي توفر الرقابة والدعم اللازمين. ويضطلع التدقيق الداخلي المستقل والتدقيق الشرعي الداخلي بتقديم تأكيدات مستقلة، مما يشكل خط الدفاع الثالث.

نطبق منظومة منهجية من سياسات الحوكمة تهدف إلى ضمان الشفافية والسلوك الأخلاقي والمساءلة على كافة المستويات. وتتضمن هذه المنظومة مدونات لقواعد السلوك مخصصة لمجلس الادارة والموظفين والموردين، تحدد بوضوح معايير السلوك المتوقعة، بالإضافة إلى سياسات تنظم تعارض المصالح، والتعامل مع الأطراف ذات الصلة، والإبلاغ عن المخالفات.

يكفل إطار الحوكمة في بنك دبي الإسلامي التواصل الشفاف مع المساهمين عبر التقارير السنوية والاجتماعات العمومية والإفصاحات التنظيمية. كما يلتزم البنك بمبادئ الصيرفة المسؤولة، و التفاعل البناء مع المتعاملين والجهات التنظيمية والمجتمع لتعزيز النمو الأخلاقي والمستدام.

يمتلك بنك دبي الإسلامي حصص مساهمة في مجموعة متنوعة من الشركات داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة، ويدرك أهمية الحوكمة الفعالة في إدارة هذه الكيانات مع احترام استقلاليتها. ويعد الإشراف الفعال والمتوازن على هذه الكيانات أمرًا جوهريًا، مع مراعاة تأثيرها المحتمل على البنك وبيئتها القانونية والتنظيمية. ويشكل إطار الحوكمة المؤسسية للمؤسسات التابعة والمنتسبة جزءًا لا يتجزأ من الإطار العام للحوكمة الذي يحدد الهيكل وآليات الإشراف التي يتبعها بنك دبي الإسلامي في علاقته بالمؤسسات التابعة والمنتسبة من حيث الهيكلة والتوجيه.

للاطلاع على تفاصيل هيكل الحوكمة والمسؤوليات والتسلسل الإداري، يرجى الرجوع إلى مدونة الحوكمة المؤسسية المنشورة على موقعنا.

مراجعات الحوكمة لعام 2024

إطارنا

يدعم إطار الحوكمة القوي في بنك دبي الإسلامي بناء الثقة بين الأطراف المعنية، ويحمي الاستقرار المالي، ويعزز المرونة على المدى الطويل. ويلتزم المجلس بإجراء تقييم دوري وتحسين مستمر لإطار الحوكمة لضمان فعاليته وملاءمته للغرض المنشود.

وفي هذا الإطار، أجرى المجلس في عام 2024 تقييمًا مستقلاً شمل أداء المجلس ككل، ولجانه، وأعضائه، إضافة إلى مراجعة مهام لجانه. كما انتقل المجلس بنجاح إلى بوابة رقمية جديدة وآمنة لمجلس الإدارة، توفر مستوى أعلى من أمن البيانات وتعاونًا أكثر انسيابية، مما يدعم عمليات الحوكمة بشكل عام.

التكنولوجيات الناشئة

تضطلع التكنولوجيا بدور حاسم في تطوير الحوكمة الحديثة من خلال تحسين الشفافية والكفاءة وقدراتها على إدارة المخاطر.

وقد كان 2024 عامًا حافلاً بالمبادرات الرائدة في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك الانتقال الناجح إلى نظام متكامل للخدمات المصرفية الأساسية، والاستفادة الواسعة من تقنيات التعلم الآلي التي عززت عملية اتخاذ القرارات من خلال التحليلات التنبؤية، وحسنت من استخدام الموارد، وأتمتة المهام المتكررة. وقد أفضت هذه المبادرات إلى تحسين الكفاءة التشغيلية، وتوفير في التكاليف، وتعزيز القدرة على معالجة التحديات التجارية بشكل استباقي، الأمر الذي يدعم الابتكار ويعزز الميزة التنافسية. وبهدف تعزيز العمليات وتجربة المتعاملين، حددنا فرص للارتقاء بالعمليات التشغيلية استنادًا إلى البيانات من خلال تحليل العمليات، مما يتيح زيادة المرونة وتقليل دورات العمل والتكاليف. وسنواصل في عام 2025 استكشاف الفرص المتاحة لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل فعال.

تعزيز المرونة المؤسسية

ننظر إلى المرونة باعتبارها عملية تطوير مستمر، وليست مجرد حالة ثابتة. وفي عام 2024، ركزنا بشكل كبير على تعزيز المرونة، حيث أجرينا تقييمات شاملة لوضع المرونة الحالي، وقمنا بتطوير خطة تعافٍ شاملة، وتحسين جاهزية الخدمات الحيوية، من خلال تبني تقنيات الحوسبة السحابية وإجراء تحديث شامل للبنية التحتية. وستظل تعزيز المرونة في صدارة أولوياتنا في عام 2025.

إدارة المخاطر

يُعد إطار إدارة المخاطر القوي عنصرًا جوهريًا لتحديد وتقييم والحد من التهديدات المحتملة، بما يضمن استدامة أعمالنا في بيئة دائمة التغير. ومن خلال دمج اعتبارات المخاطر في عمليات الحوكمة، فإننا لا نحمي فحسب قدرتنا على خلق قيمة مستدامة، بل نعزز أيضًا ثقة أصحاب المصلحة. في عام 2024، عززنا منظومة إدارة المخاطر من خلال مراجعات شاملة للسياسات، وتحديد المخاطر ورصدها في جميع المجالات الرئيسية، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسيولة ومعدل الربح وعلى مستوى العمليات التشغيلية والسمعة وسلوك السوق والأمن السيبراني ومخاطر البيانات والنماذج، وذلك لضمان توافقها بشكل أفضل مع الاستراتيجية والمتطلبات التشغيلية والتوقعات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية.

وتعتبر ثقافة المخاطر الواعية جزءًا لا يتجزأ من إدارة المخاطر الفعالة، لذا يظل المجلس راسخًا في التزامه بتعزيز هذه الثقافة في جميع أنحاء المؤسسة. وخلال العام الماضي، عملنا على تعزيز الترابط بين استراتيجية الأعمال والمخاطر، وتعميق مشاركة خط الدفاع الأول في تحديد مخاطر المعاملات والعمليات، ودمج اعتبارات المخاطر بشكل أكثر شمولاً في هياكل المكافآت، وتوسيع نطاق المؤشرات الرئيسية لقياس مستوى المخاطر لدى صناع القرار الرئيسيين - الأمر الذي أسهم في بناء ثقافة مخاطر أكثر مرونة. علاوة على ذلك، تم إنشاء وحدات مستقلة داخل إدارة مخاطر المجموعة تتولى مسؤولية مخاطر سلوك السوق، مخاطر التعامل مع الأطراف الخارجية (الأطراف الثالثة)، ومخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لضمان التركيز المستمر على هذه الأنواع المستجدة من المخاطر.

ونتطلع إلى أن تشهد السنوات القادمة تطورات جذرية في جميع جوانب إدارة المخاطر، لا سيما فيما يتعلق بالبيانات والبنية التحتية. ومن المتوقع أن تؤدي المبادرات التحويلية إلى إحداث تأثير مباشر على تحسين قدرات تقييم المخاطر وإدارتها والإبلاغ عنها، وبالتالي ستعزز القدرات الاستراتيجية للبنك في اتخاذ القرارات.

الامتثال

يرتبط مفهوم الحوكمة بمفهوم الامتثال ارتباطًا وثيقًا، إذ توفر الحوكمة الرشيدة الإطار العام لاتخاذ قرارات فعالة، بينما يضمن الامتثال الالتزام بالمتطلبات التنظيمية. وقد مكّن تعزيز معايير الامتثال، ضمن نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، من إدارة المخاطر التنظيمية بشكل استباقي، وعزز الانضباط والشفافية. ومن خلال دمج إجراءات الامتثال لمكافحة الجرائم المالية وتعزيز أنظمة الرقابة، تم الارتقاء بمستوى الامتثال إلى حالة مستقرة وناضجة، مما عزز إطار الحوكمة.

مراجعات الحوكمة 2024 (تتمة)

وشملت المبادرات الرئيسية لعام 2024، والتي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من العمليات التشغيلية، توحيد منهجية وأدوات تصنيف مخاطر المتعاملين، والحفاظ على القدرات الداخلية لإجراء التقييمات المالية على مستوى المؤسسة، وتنفيذ تحديثات على النظم والتكنولوجيا، وتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال المعتمد على تحليل مخاطر التجارة. بالإضافة إلى ذلك، نواصل العمل على تطوير العمليات ووظائف النظام لتحقيق نتائج أفضل.

ونؤكد التزامنا الدائم بتقييم وتعزيز عمليات الامتثال كجزء من سعينا المستمر نحو بيئة امتثال مرنة.

الاستدامة

تظل الاستدامة ركيزة أساسية في استراتيجيتنا. في عام 2024، حققنا تقدمًا متسارعًا في هذا المجال من خلال تنفيذ مجموعة من الأنشطة الرئيسية، شملت: إصدار صكوك مستدامة بقيمة مليار دولار أمريكي، ونشر بيانات شفافة حول أهم السياسات، وتطبيق بطاقة أداء متكاملة لتقييم الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بهدف تحسين إدارة المخاطر في محفظة التمويل، واعتماد سياسات جديدة تحكم الاستدامة ومخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتوسيع إطارنا التمويلي المستدام.
كما أضفنا إلى مدونة قواعد سلوك الموردين استبيانًا وجدول تقييم للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عمليات المناقصات.
وواصلت منتجاتنا المستدامة لقطاع التجزئة، بما في ذلك منتجات التمويل السكني "NEST" و"eVOLVE" ، تحقيق نمو كبير، وطرحنا منتجات مستدامة جديدة مثل "Access" ، وهو حل لتمويل السيارات مصمم خصيصاً لأصحاب الهمم، و "RISE" للعملاء المؤهلين من الشركات الصغيرة والمتوسطة.
ولترسيخ مفهوم الاستدامة في ثقافتنا المؤسسية وتأكيد التزامنا بها، أطلقنا برنامجًا تدريبيًا حول الاستدامة للموظفين. وأصبح بنك دبي الإسلامي كذلك من الموقعين على الميثاق العالمي للأمم المتحدة، مما يضمن توافق عملياتنا مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

حماية المستهلك

يحتل المتعاملون مكانة مركزية في صميم استراتيجيتنا. وبناءً على هذا الالتزام، نطبق تدابير صارمة لحماية المستهلك تهدف إلى حماية مصالح وحقوق ورفاهية متعاملينا. وفي عام 2024، عززنا إطار حماية المستهلك من خلال تدعيم إطار مخاطر السلوك وإنشاء وحدة متخصصة للإشراف على حوكمة حماية المستهلك. وقد أطلقنا مدونة المعاملات العادلة، وحصلت وحدة إدارة الشكاوى على شهادة الآيزو 9001 وشهادة الامتثال للآيزو 10002، مما يبرهن على التنفيذ الفعال للمعيار الدولي لنظام إدارة الجودة وتنفيذ نظام فعال لإدارة الشكاوى.

الأفراد والثقافة

في جوهر الحوكمة الفعالة، تكمن قوة عاملة تتميز بالصلابة والالتزام والكفاءة. ويعد رفاه الموظفين والتنوع وتطوير القيادة عناصر أساسية لخلق مؤسسة مسؤولة وعالية الأداء. وفي عام 2024، عززت مبادرات، مثل دمج القيم في إدارة الأداء، وبرامج التقدير المحسنة، ومنصات التعلم الرقمية، والتدريب على الوعي بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، من ثقافة التحسين المستمر والمسؤولية الأخلاقية.

وقدمنا سياسة شاملة للتنوع والإنصاف والشمول لدعم رفاهية الموظفين جسديًا وعقليًا وعاطفيًا، وتعزيز القيمة التي نقدمها للموظف من خلال تحسين المزايا. وتماشيًا مع استراتيجيتنا للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، أطلقنا مبادرات لخلق بيئة عمل داعمة للنساء والشباب وأصحاب الهمم والمواطنين الإماراتيين. وشملت هذه المبادرات موضوعات مثل الصحة والعافية، وإدارة الضغوط، والصحة البدنية واللياقة البدنية، مما يعكس التزامنا الراسخ بالشمول، مع مراعاة التحديات الفريدة التي تواجهها مختلف شرائح القوى العاملة. ونظمنا كذلك جلسات حول حقوق أصحاب الهمم وسياساتهم في الإمارات العربية المتحدة، مما يعزز من الإدماج والتفاهم فيما بين الموظفين والمجتمع.

عززنا أطر إدارة المواهب وبرامج التقدير بهدف استقطاب أفضل الكفاءات والاحتفاظ بها وتنميتها. وتركزت المبادرات الرئيسية على تزويد الموظفات بالمهارات والثقة اللازمتين للنجاح في المناصب القيادية، وسد فجوات الكفاءة لدى الموظفين الإماراتيين الأكثر خبرة، وتطوير المواطنين الإماراتيين ذوي الإمكانات العالية لإعدادهم لتولي الأدوار القيادية المستقبلية.

ويظل الاستثمار في نمو وتطور موظفينا هو أولوية قصوى في بنك دبي الإسلامي. وخلال عام 2024، وفرنا آلاف فرص التعلم المصممة خصيصًا لموظفينا، بالاستفادة من التقنيات المتطورة لتعزيز التطوير المهني المستمر. وشملت هذه الفرص منصة للتعلم الرقمي للقادة التنفيذيين، وبرامج لمكافأة التميز في التعلم، ودورات تدريبية لرفع مستوى الوعي بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدمجها في العمليات اليومية.

مراجعات الحوكمة 2024 (تتمة)

التوطين

التزامنا تجاه مستقبل الإمارات العربية المتحدة

يتجلى دورنا في تعزيز النسيج الاقتصادي والاجتماعي للإمارات في التزامنا الثابت بتنمية المواهب الإماراتية. وخلال عام 2024، واصلنا تنفيذ استراتيجية التوطين، محققين تقدمًا ملموسًا من خلال توفير فرص التطوير الوظيفي وتمكين المواطنين الإماراتيين من تولي مناصب قيادية في المجالات الرئيسية.

ومن أبرز مبادراتنا: برنامج "بنك ثون" دبي الإسلامي، وهو برنامج تفاعلي مصمم لتمكين المواهب الإماراتية الشابة والنساء، وبرنامجا "إثراء" و"المستقبل التقني" اللذان يهدفان إلى إعداد المواطنين الإماراتيين لمواكبة التقنيات المستجدة. ونفخر بأن نسبة الموظفين الإماراتيين بلغت 46% من إجمالي قوتنا العاملة في عام 2024، وهو ما يعكس التزامنا بتحقيق الأجندة الوطنية للإمارات. وقد استفاد 136 مواطنًا إماراتيًا من برنامج "إثراء" على مدار السنوات الثلاث الماضية.

وبالنظر إلى توزيع القوى العاملة في 31 ديسمبر 2024، فقد شهد عدد الموظفين الإماراتيين في البنك نموًا مطردًا على مدار السنوات الثلاث الماضية – من 864 موظفًا في عام 2022 إلى 905 في عام 2023 و973 في عام 2024، وهو ما يمثل نسب 45% و44% و46% على التوالي من إجمالي عدد الموظفين.

مواءمة المجموعة

قمنا بدمج إطار حوكمة مركزي للمجموعة ضمن نموذج الحوكمة المؤسسية الأوسع وديناميكيات التشغيل. ويوفر هذا الإطار توجيهات واضحة للإشراف على كياناتنا المتنوعة مع ضمان التوافق عبر المجموعة حيثما أمكن، مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين واللوائح المحلية.

وعلى مدار العام، حافظنا على التزامنا بتعزيز التوافق عبر أبرز مؤسساتنا التابعة والمنتسبة، وتبسيط هيكل المجموعة، وتدعيم الإشراف من خلال المراقبة المستمرة ومبادرات تبادل المعرفة.

وقد أحرزنا تقدمًا كبيرًا في توحيد الممارسات عبر مختلف كياناتنا، الأمر الذي أدى إلى اتباع نهج أكثر استباقية في إدارة المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على المجموعة. فيما يلي قائمة بالشركات التابعة والشركات والمنتسبة:

أبرز المؤسسات التابعة

- بنك دبي الإسلامي باكستان المحدود
- بنك دبي الإسلامي كينيا المحدود
- ديار للتطوير (ش.م.ع)
- شركة تمويل (ش.م.خ)
- نور بنك (ش.م.ع)
- التنمية للخدمات (ذ.م.م)
- دار الشريعة للاستشارات المالية الإسلامية (ذ.م.م)

ابرز الشركات المنتسبة

- بنك الخرطوم
- بنك بانين دبي للشريعة
- بنك البوسنة الدولي
- مركز إدارة السيولة المالية (ش.م.ب)
- إيجار للرافعات والمعدات (ذ.م.م)
- بنك توم كاتيلم (شركة مساهمة)
- شركة توم للتمويل المساهمة
- شركة توم باي للأموال الإلكترونية وخدمات الدفع (شركة مساهمة)

[1] تمت عملية دمج عمليات بنك نور ش.م.ع مع عمليات بنك دبي الإسلامي اعتباراً من نوفمبر 2020.

مجلس الإدارة

يضطلع مجلس الإدارة بالمسؤولية الشاملة عن توجيه بنك دبي الإسلامي، وتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين، وحماية الحقوق المشروعة لأصحاب المصلحة.

تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة الرئيسية ما يلي:

- **الإشراف الاستراتيجي ومتابعة الأداء**
  يتولى مجلس الإدارة مسؤولية تحديد الأهداف الاستراتيجية لبنك دبي الإسلامي، وتحديد مستوى تحمل المخاطر المقبول، والإطار العام للحوكمة المؤسسية. ويتضمن ذلك الإشراف على الإدارة التنفيذية وأعمالها، ومتابعة الأداء لضمان اتساقه مع الاستراتيجية المعتمدة ومستوى تحمل المخاطر المقبول والالتزام باللوائح.
- **إدارة المخاطر والرقابة الداخلية**
  يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية ضمان وجود نظام فعال وقوي لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ومراجعته بانتظام، والتأكد من توافقه مع المتطلبات التنظيمية.
- **الامتثال للشريعة**
  وحيث أن بنك دبي الإسلامي مؤسسة مالية إسلامية، يلتزم مجلس الإدارة بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع العمليات، ويتحمل مسؤولية التأكد من توافق جميع المنتجات والخدمات وممارسات الأعمال مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- **المكافآت**
  يشرف مجلس الإدارة على نظام المكافآت، ويضمن توافقه مع الاستراتيجية ومستوى تحمل المخاطر المقبول والأهداف والقيم والمصالح طويلة الأجل، ويدعم السلامة المالية للبنك.
- **الثقافة**
  يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولية تحديد التوجه العام للثقافة المؤسسية السليمة وترسيخها من خلال القدوة الحسنة على مستوى القيادة، وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية والمسؤولية والعدالة؛ ووضع القيم المؤسسية والمعايير المهنية والإشراف على الالتزام بها؛ والإشراف على آليات الإبلاغ عن المخالفات؛ وتعزيز الوعي بالمخاطر وترسيخ مفهوم أن جميع الموظفين مسؤولون عن ضمان عمل بنك دبي الإسلامي ضمن إطار إدارة المخاطر.

لمحة على مجلس الإدارة 2024

9 أعضاء	3 جلسات تدريبية
7 اجتماعات للمجلس	%44 من الأعضاء مستقلون
%100 من الأعضاء غير التنفيذيين	6 لجان لمجلس الإدارة
26-23 الدورة الحالية	%11 عنصر نسائي
62 اجتماعات اللجان	

مجلس الإدارة (تتمة)

أعضاء مجلس الإدارة

معالي محمد إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة،
غير تنفيذي، غير مستقل
تاريخ التعيين: مارس 2008

المسيرة المهنية والخبرات

يشغل معالي/ محمد إبراهيم الشيباني منصب المدير العام لديوان صاحب السمو حاكم دبي، بالإضافة لمسؤولياته كعضو مجلس الإدارة المنتدب لمؤسسة دبي للإستثمارات الحكومية، الذراع الاستثماري الرئيسي لحكومة دبي.

ويشغل معالي/ محمد إبراهيم الشيباني أيضاً منصب نائب رئيس اللجنة العليا للسياسة المالية في دبي، وهي اللجنة المنوط بها مسؤولية الإشراف على السياسات المالية للإمارة. بالإضافة إلى كونه عضواً في المجلس التنفيذي لإمارة دبي، وهي الجهة المكلفة بالإشراف على الهيئات الحكومية في دبي ودعمها.

كما يترأس معالي/ الشيباني العديد من مجالس الإدارة بما في ذلك مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي ومجلس إدارة شركة كيرزنر العالمية. وفي عام 2024، تم تعيين معاليه رئيساً لمجلس إدارة سلطة مدينة دبي الطبية. كذلك يشغل معالي/ الشيباني عضوية العديد من مجالس الإدارة لدى جهات تابعة لحكومة دبي بما في ذلك مؤسسة دبي العالمية وشركة دبي لصناعات الطيران.

بعد أن كان تولى معالي/ الشيباني مهام نائب رئيس اللجنة العليا المنظمة لفعاليات إكسبو 2020 دبي، يشغل حالياً منصب عضو اللجنة العليا للإشراف على منطقة إكسبو دبي. وهو أيضًا رئيس اللجنة العليا للإشراف على دبي الإنسانية، التي أسسها صاحب السمو حاكم دبي عام 2003 كمركز عالمي للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية.

في عام 2009، لعب معاليه دورًا محوريًا في إعادة الهيكلة المالية لبعض الجهات التابعة لحكومة دبي.

حصل معالي الشيباني على شهادة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988.

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- المدير العام لديوان صاحب السمو حاكم دبي
- عضو مجلس الإدارة المنتدب لمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية
- نائب رئيس اللجنة العليا للسياسة المالية في دبي
- عضو في المجلس التنفيذي لإمارة دبي
- رئيس مجلس إدارة كيرزنر العالمية
- رئيس مجلس إدارة سلطة مدينة دبي الطبية
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي العالمية
- عضو مجلس إدارة شركة دبي لصناعات الطيران
- عضو اللجنة العليا للإشراف على منطقة إكسبو دبي
- رئيس اللجنة العليا للإشراف على دبي الإنسانية

المهندس يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه
نائب رئيس المجلس،
غير تنفيذي، وغير مستقل
تاريخ التعيين: أكتوبر 2011

P C N

المسيرة المهنية والخبرة

يمتلك السيد لوتاه خبرة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود في مجموعة س.س. لوتاه، وهي مجموعة أعمال رائدة مقرها دبي تتميز بمحفظة متنوعة من الأنشطة تشمل قطاعات الإنشاءات، والعقارات، والطاقة، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، والخدمات المالية، والبحوث التطبيقية، والتعليم، والضيافة، والإعلام، والرعاية الصحية. وتحت قيادته، حازت المجموعة على العديد من الجوائز المرموقة، من بينها جائزة محمد بن راشد للأعمال وجائزة دبي للنقل المستدام.

شغل السيد لوتاه عضوية مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي.

وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية المدنية ودرجة الماجستير في الهندسة من جامعة بريدجبورت في ولاية كونيتيكت الأمريكية.

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- رئيس مجلس إدارة بنك نور ش.م.ع

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- رئيس مجموعة سعيد أحمد لوتاه وأبنائه ذ.م.م
- نائب رئيس مؤسسة سعيد أحمد لوتاه الخيرية

لجان مجلس الإدارة

- A لجنة التدقيق
- N لجنة الترشيحات والمكافآت
- R لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة
- C لجنة الائتمان والاستثمار
- S لجنة الاستدامة
- P لجنة توزيع وإدارة الأرباح
- رئيس اللجنة

أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

د. حمد بوعميم
عضو مجلس إدارة،
غير تنفيذي، و مستقل
تاريخ التعيين: مارس 2014

N A C

المسيرة المهنية والخبرة

يشغل الدكتور حمد بوعميم منصب رئيس مجلس إدارة مركز دبي للسلع المتعددة. وشَغَل الدكتور حمد في السابق منصب الرئيس والمدير التنفيذي لغرفة تجارة دبي من عام 2006 حتى عام 2022، حيث قاد تحولات الأعمال الرئيسية وكان له دور مؤثر في دفع عجلة اقتصاد دبي، وخلال تلك الفترة شَغَل أيضاً منصب رئيس الاتحاد العالمي لغرف التجارة في باريس من عام 2018 حتى عام 2022.

إضافةً إلى منصبه الحالي بمركز دبي للسلع المتعددة، يشغل الدكتور حمد عدداً من المناصب القيادية، من بينها رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمينات العامة ش.م.ع، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة ديار العقارية ش.م.ع، وعضوية مجالس إدارة كل من بنك دبي الإسلامي ش.م.ع، وإنترناشيونال هوتيل إنفستمنت بي.إل.سي في مالطا، وعالم المناطق الاقتصادية (جافزا).

خلال مسيرته المهنية، ساهمَ الدكتور حمد في نجاح العديد من مجالس الإدارة رفيعة المستوى مثل المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة، ودبي العالمية، واستثمار العالمية، وبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع، ونتورك إنترناشيونال، وكيرزنر.

حصل الدكتور حمد على درجة الدكتوراة في إدارة الأعمال من كلية وارويك للأعمال في برمنجهام، المملكة المتحدة، حيث يشغل منصب رئيس إقليمي في المجلس الاستشاري العالمي للكلية، وماجستير في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف في المصارف والتمويل من جامعة ميسوري في كنساس سيتي، وبكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة جنوب كاليفورنيا في لوس أنجلوس.

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمينات العامة ش.م.ع
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة ديار العقارية ش.م.ع
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك نور ش.م.ع

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- رئيس مجلس إدارة مركز دبي للسلع المتعددة (DMCC)
- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للاستثمار الفندقي المساهمة العامة - مالطا
- عضو مجلس إدارة مناطق الاقتصاد العالمية (جافزا)

السيد حمد عبدالله راشد عبيد الشامسي
عضو مجلس إدارة،
غير تنفيذي، غير مستقل
تاريخ التعيين: مارس 2011

S C

المسيرة المهنية والخبرة

يشغل السيد الشامسي عضوية مجلس إدارة شركة أمانات القابضة (ش.م.ع). شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة التداول المالي الدولي (ذ.م.م)، وهي شركة استثمارية خاصة مقرها أبو ظبي. وبفضل خبرة ثرية تمتد لعدة عقود، أدار أعمالاً في مجالات متعددة ويمتلك خبرة في الخدمات المالية والاستثمارات. كما عمل في هيئة أبوظبي للاستثمار قبل الانتقال إلى الديوان الخاص للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه.

شغل السيد الشامسي عضوية مجالس إدارة العديد من المؤسسات الرائدة الخاصة والحكومية العاملة في الأنشطة التجارية والمالية والخدمية في دولة الإمارات، بما في ذلك الاتحاد للطيران. وتشمل تعييناته السابقة في مجالس الإدارة سوق أبوظبي للأوراق المالية، وهيئة المنطقة الإعلامية، ومجلس أبوظبي للتنمية الاقتصادية، وشركة القدرة القابضة، ومصرف المنزل، وبنك الهلال، وأبوظبي للطيران، والاتحاد للطيران، وشركة مطارات أبوظبي.

يحمل السيد الشامسي درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الإمارات، وماجستير إدارة الأعمال مع التخصص في التمويل والمصرفية من الولايات المتحدة.

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس الإدارة، شركة أمانات القابضة ش.م.ع

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- لا يوجد

أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

السيد أحمد محمد بن حميدان
عضو مجلس إدارة،
غير تنفيذي، غير مستقل
تاريخ التعيين: مارس 2008

A S

المسيرة المهنية والخبرة

يتمتع السيد بن حميدان بخبرة تمتد لـ35 عاماً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة المشاريع، وقيادة برامج التحسين وإدارة التغيير.

تولى منصب نائب المدير العام لمكتب صاحب السمو حاكم دبي، وحكومة دبي، كما شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة دبي الذكية.

شغل سابقاً منصب المدير العام لحكومة دبي الذكية، ومدير المشاريع في المكتب التنفيذي لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.

بدأ السيد بن حميدان مسيرته المهنية في مجموعة شركات الإمارات/دناتا.

يحمل درجة في الهندسة الكهربائية من جامعة الإمارات، ودبلوم إدارة أعمال من جامعة شيفيلد هالام بالمملكة المتحدة.

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس الإدارة، بنك نور ش.م.ع

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- لا يوجد

السيد عبدالعزيز أحمد رحمة المهيري
عضو مجلس إدارة
غير مستقل
تاريخ التعيين: مارس 2011

C S

المسيرة المهنية والخبرة

يشغل السيد المهيري عضوية مجلس إدارة بورصة دبي، ورئاسة المجلس الإشرافي لبنك البوسنة الدولي. شغل سابقاً منصب المدير الإداري لمؤسسة دبي للاستثمارات، وعضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك دبي.

يحمل السيد المهيري درجة العلوم في المحاسبة والتمويل من الكلية الأمريكية في سويسرا.

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- رئيس المجلس الإشرافي لبنك البوسنة الدولي
- عضو مجلس إدارة بورصة دبي

السيد بدر سعيد حارب
عضو مجلس إدارة،
غير تنفيذي، و مستقل
تاريخ التعيين: مارس 2023

R N

المسيرة المهنية والخبرة

يشغل السيد حارب منصب الشريك المدير في غلوبال بارتنرز والرئيس التنفيذي لصندوق غلوبال بارتنرز للعقارات الثاني.

يمتلك السيد حارب أكثر من عقدين من الخبرة في مناصب قيادية عليا عبر قطاعات العقارات والتطوير. في الفترة الأخيرة، شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة إعمار للتطوير ش.م.ع، حيث أشرف على تطوير وتسليم محفظة واسعة من المخططات الرئيسية الأيقونية الضخمة. وقبل ذلك، كان الرئيس التنفيذي لمدينة دبي الطبية، والمسؤول العقاري الرئيسي في ماجد الفطيم العقارية - مع أدوار متزامنة كنائب رئيس الموجة في مسقط وشركة الشارقة القابضة - والمدير التنفيذي في نخيل، حيث لعب دوراً محورياً في إدارة المشاريع الكبرى وإعادة الهيكلة المالية. خارج أدواره التنفيذية، يساهم السيد حارب بخبراته في عدة مجالس، بما في ذلك بنك دبي الإسلامي. وهو معروف بمعرفته الواسعة في العقارات والقيادة الاستراتيجية والرؤى المحلية الفريدة. يحمل السيد حارب ماجستير إدارة الأعمال التنفيذي من الجامعة الأمريكية في الشارقة، ودرجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الإمارات العربية المتحدة، وهو خريج برنامج القيادة في دبي من كلية وارتون.

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- الشريك المدير، غلوبال بارتنرز
- الرئيس التنفيذي، صندوق غلوبال بارتنرز للعقارات الثاني

أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

السيد جاوير مارين رومانو
عضو مجلس إدارة
غير تنفيذي، و مستقل
تاريخ التعيين: أبريل 2016

A R

المسيرة المهنية والخبرة

السيد رومانو يشغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك سينفولار (إسبانيا)، وهو جزء من مجموعة واربورغ بينكس للاستثمار العالمية، التي تأسست عام 1966 وتتواجد في أكثر من 40 دولة، مع أكثر من 55 عاماً من الخبرة في الخدمات المالية، وتدير أكثر من 80,000 مليون دولار أمريكي من الأصول ولديها محفظة نشطة تضم أكثر من 960 شركة مدرجة وخاصة، أثبتت التزامها بالاستمرارية.

يُعد السيد رومانو أيضاً رائد أعمال ومستثمر في الشركات التكنولوجية المرتبطة بالخدمات المالية. كما يشغل عضوية مجلس الإدارة في كل من جامعة UCV (الجامعة الإسبانية)، ومعهد أعمال الدين (IOR)، وفرونتير للاقتصاد. شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لبنك سانتاندر، ونائب الرئيس التنفيذي في بنك سانتاندر ورئيس الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الأصول والتأمين.

كما أنه عضواً في الرابطة المصرفية الأوروبية والرابطة المالية الأوروبية، وعضو مجالس إدارة في بنوك وشركات تأمين ومديري أصول في عدة دول أوروبية (شركات تابعة لبنك سانتاندر). يحمل درجة في القانون ودبلوماً في إدارة الأعمال من جامعة بونتيفيكيا دي كوميلاس في مدريد (إسبانيا). كما حصل على درجة الماجستير في القانون الأوروبي في لوكسمبورغ، وفي الإدارة المصرفية من المعهد الدولي للدراسات المصرفية (لا جويا، كاليفورنيا)، والضرائب من جامعة بونتيفيكيا دي كوميلاس (مدريد)، وأكمل البرنامج المتقدم في جامعة سينفولاريتي (كاليفورنيا).

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- الرئيس التنفيذي لبنك سينفولار (إسبانيا)
- عضو مجلس الإدارة، فرونتير للاقتصاد

الدكتورة جيديم كوجار
عضو مجلس إدارة
غير تنفيذي، مستقل
تاريخ التعيين: نوفمبر 2023

P R

المسيرة المهنية والخبرة

الدكتورة كوجار هي اقتصادية، ومصرفية مركزية سابقة، ودبلوماسية سابقة متخصصة في الأسواق المالية والتنظيمات. وهي حالياً مؤسسة ومديرة تنفيذية لشركة إزغي العالمية للاستشارات، حيث تعمل على التطوير التجاري المستدام، وتقدم الاستشارات للمؤسسات الدولية لتعزيز الشراكات وإدارة العلاقات بين السلطات العامة والمؤسسات الأجنبية والشركات.

تمتلك الدكتورة كوجار خبرة واسعة في المصرفية المركزية، وتنظيم وإشراف البنوك، ولجنة بازل، والمجلس الاستقرار المالي، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، ومجموعة العشرين والمنصات الدولية الأخرى، والمصرفية والتمويل، وتحليل المخاطر، والاستقرار المالي، والاقتصاد الكلي، والسياسات النقدية والمالية، ونظام الدفع. خلال 30 عاماً في البنك المركزي التركي، تولت عدة مناصب تنفيذية، منها رئاسة مجلس المقاصة ومركز المخاطر، والمدير التنفيذي لإدارة المؤسسات المصرفية والمالية.

في الفترة 2014-2020، شغلت منصب الممثل الرئيسي للبنك المركزي في لندن والمستشار الاقتصادي للسفارة التركية في لندن. كما عملت مستشارة في المقر الرئيسي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس، قسم الاقتصاد، مكتب تركيا-إيطاليا لمدة عامين. وكانت عضو مجلس إدارة البنك المركزي لجمهورية شمال قبرص، مسؤولة عن ترخيص وتنظيم والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

إلى جانب مسؤوليتها عن السياسة النقدية وتنسيق السياسة الاقتصادية الكلية، أدت دوراً نشطاً في الحوكمة الاستراتيجية للبنك المركزي بين عامي 2010-2021 في المنطقة.

تُعد الدكتورة كوجار مناصرة للتنمية المستدامة وتمكين المرأة، وقد ألقت محاضرات في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك، عن "النمو الأخضر الشامل" و"الاستدامة في الأعمال والصناعة" في عامي 2019 و2023، في جمعية اليوم الدولي للمرأة والفتيات في العلوم. وهي مؤلفة فصل في كتاب "تمكين المرأة في العلوم والتكنولوجيا والابتكار في العصر الاقتصادي الرقمي" ضمن كتاب "المرأة والفتيات في العلوم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة".

تحمل الدكتورة كوجار درجة الدكتوراه في الاقتصاد من الجامعة التقنية الشرق أوسطية، برسالة عن "استدامة الحساب المالي والجاري، وهشاشة البنوك والميزانيات العمومية: الأزمات المالية 2000-2001 في تركيا"، وماجستير في الاقتصاد من كلية بوسطن، الولايات المتحدة، وبكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة التقنية الشرق أوسطية في أنقرة، تركيا. عملت محاضرة زائرة في الاقتصاد والتمويل في جامعة بلكنت والجامعة التقنية الشرق أوسطية في تركيا.

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- رئيسة مجلس الإدارة التنفيذي، شركة إزغي غلوبال للاستشارات، تركيا

مجلس الإدارة (تتمة)

حوكمة مجلس الإدارة

تركيبة مجلس الإدارة
يتألف مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي من تسعة (9) أعضاء، يتم اختيارهم لتحقيق التوازن من حيث الاستقلالية، ووجهات النظر المتنوعة، والخبرة في الإشراف الاستراتيجي. تتماشى تركيبة المجلس مع المتطلبات التنظيمية، حيث أن جميع الأعضاء مديرون غير تنفيذيين، وأغلبية الأعضاء ورئيس مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، وما لا يقل عن ثلث الأعضاء هم مديرون مستقلون، وتوجد عضوة واحدة على الأقل في مجلس الإدارة.

آلية الترشيح والانتخاب ومدة العضوية
تتم جميع تعيينات مجلس الإدارة وفقًا لسياسة وإجراءات ترشيح وتعيين المديرين، وبما يتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة. تخضع عملية الاختيار لإشراف لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس، التي تتولى تقييم المرشحين بدقة وتقديم توصياتها إلى مجلس الإدارة. تضمن هذه العملية استيفاء معايير الكفاءة والملاءمة، مع مراعاة احتياجات بنك دبي الإسلامي الحالية والمستقبلية، وتحقيق تنوع في وجهات النظر والخبرات داخل المجلس، وتوافق خبرات المرشح مع بقية الأعضاء، والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها. يخضع المرشحون جميعاً لموافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ولا يمكن تعيينهم إلا بعد تقديم إقرار كتابي بقبول الترشيح.
يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين عن طريق التصويت التراكمي السري لمدة ثلاث (3) سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم لفترات مماثلة. ويجوز لمجلس الإدارة تعيين أعضاء جدد لشغل المناصب الشاغرة، وفقًا للقوانين واللوائح ذات الصلة والنظام الأساسي للبنك، على أن يكمل العضو الجديد مدة سلفه.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة
تماشيًا مع إطار الحوكمة المؤسسية لبنك دبي الإسلامي، يجب أن يتمتع المدير المستقل بالاستقلالية في الشخصية والحكم، وأن يكون خاليًا من أي علاقات أو تأثيرات غير مبررة أو ظروف قد تؤدي إلى تحقيق منافع شخصية أو قد تؤثر على قدرته على ممارسة الحكم المستقل. هناك ظروف محددة يفقد فيها عضو مجلس الإدارة استقلاليته، وذلك وفقًا لأحكام لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وتشمل هذه الظروف، على سبيل المثال لا الحصر، الخدمة في المجلس لمدة تزيد عن اثني عشر (12) عامًا متتاليًا. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس بتقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة سنويًا، أو عند حدوث تغيير في الظروف، وتقدم توصياتها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار النهائي. في الحالات التي لا يستوفي فيها أحد المديرين معايير الاستقلالية، توجد إجراءات متبعة لمعالجة الوضع.

تضارب المصالح
يلتزم بنك دبي الإسلامي بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية، ويدرك أن الإدارة الفعالة لتضارب المصالح أمر ضروري للحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة وضمان السلوك الأخلاقي. ومن باب حماية مصالح البنك، يفرض الإطار التنظيمي للحوكمة أن يكون أعضاء مجلس الإدارة قادرين على ممارسة حكم سليم وموضوعي ومستقل فيما يتعلق بشؤون البنك، وأن يعملوا دائمًا بما يحقق أفضل مصالحه. يقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة واجب الإفصاح بشفافية للبنك عن أي مصلحة شخصية، أو خارجية، أو علاقة، أو مسؤولية قد تؤثر، أو يُحتمل أن تؤثر، أو قد يُنظر إليها على أنها تؤثر، على قدرتهم على أداء واجباتهم المؤتمنين عليها.

وفقًا لمدونة الحوكمة المؤسسية، والشروط المرجعية لمجلس الإدارة، ومدونة قواعد سلوك المجلس، وضع بنك دبي الإسلامي إطارًا قويًا من السياسات والإجراءات والإفصاحات التي تقدم إرشادات واضحة بشأن الحد من وتحديد والإفصاح عن حالات تضارب المصالح الفعلية أو المحتملة. يتيح هذا الإطار السبل لأعضاء مجلس الإدارة للإعلان عن مصالحهم بشكل دوري عند التعيين بشفافية، أو من خلال نموذج الإفصاح الربع سنوي، وكذلك عند النظر في المسائل المطروحة على المجلس في الاجتماعات أو غير ذلك. كما يلزم الإطار الأعضاء بالامتناع عن المشاركة في اتخاذ القرارات التي قد تتأثر فيها حياديتهم.

التعيينات الخارجية لأعضاء مجلس الإدارة
يُطلب من أعضاء مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي الحصول على موافقة المجلس قبل قبول أي ترشيح لعضوية مجلس إدارة شركة أخرى، أو قبول أي التزامات خارجية جوهرية أخرى. في مثل هذه الحالات، يتعين على عضو المجلس التأكيد على عدم نشوء أي تضارب في المصالح نتيجة لقبول هذا الترشيح أو الالتزام.
يُحظر على أعضاء المجلس شغل مناصب إدارية بما يتعارض مع القوانين أو القواعد أو اللوائح المعمول بها، والتي تفرض القيود التالية:

- أن يكون عضوًا في مجلس إدارة أكثر من خمس (5) شركات مساهمة عامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- أن يكون عضوًا في مجلس إدارة بنك تجاري آخر في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- أن يكون عضوًا في مجالس إدارة أكثر من أربعة (4) بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.

البرامج التعريفية والتطوير المهني المستمر
عند التعيين، يتلقى أعضاء مجلس الإدارة الجدد برنامج تعريف رسمي وشامل يتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، معلومات حول رؤية بنك دبي الإسلامي واستراتيجيته وعملياته وإطار الحوكمة المؤسسية وقضايا إدارة المخاطر. تشرف لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس على البرنامج التعريفي.

مجلس الإدارة (تتمة)

يؤمن مجلس الإدارة بأهمية التطوير المهني المستمر، ويلتزم بتخصيص الوقت والموارد اللازمة للبرامج التطويرية ذات الصلة. وتشرف لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس على برنامج التطوير المستمر لأعضاء المجلس، مع مراعاة عوامل مختلفة، مثل: نتائج التقييم السنوي لأداء المجلس، والأهداف الاستراتيجية للبنك، والتطورات في السوق والقطاع المصرفي، والمجالات الرئيسية للمخاطر، والمواضيع المستجدة الأخرى. تتم مراجعة برنامج التطوير مرة واحدة على الأقل سنويًا، وقد يشمل برامج تدريبية داخلية أو خارجية، بالإضافة إلى توفير مواد تعليمية متخصصة. في عام 2024، شارك أعضاء المجلس في ورش عمل متخصصة، قدمها خبراء خارجيون، حول المواضيع التالية:

- منع الجرائم المالية في 2024.
- موجز الحوكمة المؤسسية.
- تأثير التكنولوجيا على التمويل.

التنوع وتمثيل العنصر النسائي

يؤمن بنك دبي الإسلامي بأن التنوع والشمول عنصران أساسيان لاتخاذ قرارات فعالة، وتعزيز الابتكار، وتحقيق النمو المستدام، حيث يجلبان مجموعة متنوعة من وجهات النظر والخبرات والمهارات إلى مجلس الإدارة. يشمل التنوع في مجلس الإدارة مجموعة واسعة من السمات والخصائص ووجهات النظر التي يمتلكها الأعضاء، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المهارات والخبرات المهنية والخلفيات الثقافية والنوع. يلتزم البنك بالحفاظ على تركيبة متنوعة وشاملة لمجلس الإدارة، تضم أعضاء قادرين على المساهمة بفعالية في تحقيق أهدافه.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة الحاليون بخبرات ومهارات واسعة ومتكاملة، تعكس مزيجًا من الخبرة الاستراتيجية والمالية وفي مجال الحوكمة. وبفضل عقود من الخبرة في مناصب قيادية بقطاعات متنوعة، بما في ذلك القطاع المصرفي وإدارة المخاطر، يتمتع أعضاء المجلس مجتمعين بفهم عميق للمشهد المصرفي المتغير باستمرار، وتساهم خلفياتهم المتنوعة في إثراء الرؤية الاستراتيجية للمجلس، مما يدعم بنك دبي الإسلامي في سعيه لتحقيق رؤيته وأهدافه الاستراتيجية.

وفي إطار التزام البنك بتعزيز التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة، انتخب المساهمون الدكتورة/ جيديم كوجار كأول عضوة في مجلس الإدارة في عام 2023، ليرتفع بذلك التمثيل النسائي في المجلس إلى 11%.

تقييم أداء مجلس الإدارة

يُعد التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة أداة أساسية لقياس فعالية المجلس وأدائه لدعم التحسين المستمر. تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس مسؤولية الإشراف على عملية التقييم، بدعم من أمين سر مجلس الإدارة.

في عام 2024، استعان مجلس الإدارة بمعهد حوكمة لإجراء تقييم خارجي مستقل، مما يضمن موضوعية العملية وسرية المعلومات التي يتم الحصول عليها. وشمل التقييم مجلس الإدارة بأكمله، ولجانه، وأعضاءه بشكل فردي. وقد تم إجراء التقييم باستخدام منصة رقمية للاستبيانات، تبعتها مقابلات شخصية فردية. شارك جميع أعضاء مجلس الإدارة في التقييم، مما ساعد المجلس على تحليل ممارساته الحالية وتحديد المجالات التي تتطلب مزيدًا من التطوير.

خلص التقييم إلى أن أعضاء مجلس الإدارة يتمتعون بعلاقات تعاون فعالة، تتسم بالانفتاح والتفاعلات الإيجابية، مع التزام قوي بالاستعداد لمواجهة التحديات والأزمات المستقبلية. وأعرب أعضاء المجلس عن رضاهم العام عن هيكل المجلس وحجمه وتركيبته، مؤكدين أن المجلس في وضع جيد للوفاء بمسؤولياته والامتثال للوائح، وأنه يركز بشكل مناسب على مراقبة السلامة المالية والامتثال التنظيمي.

أعربت اللجان عن ارتياحها لطريقة عملها، ولا سيما فيما يتعلق بجودة المناقشات والمداولات ومواد الاجتماعات.

وعلى المستوى الفردي، خلص التقييم إلى أن أعضاء مجلس الإدارة واثقون من مهاراتهم القيادية، ولديهم شعور قوي بالنزاهة والالتزام بأدوارهم ومسؤولياتهم، وأنهم مؤهلون وجاهزون لأداء واجباتهم بفعالية.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تتكون المكافآت الإجمالية لأعضاء مجلس الإدارة من ثلاثة عناصر رئيسية: أتعاب ثابتة مقابل العضوية السنوية في مجلس الإدارة، وأتعاب ثابتة إضافية مقابل العضوية في لجان المجلس (بدلًا من العضوية في لجان معينة)، وبدل حضور بقيمة 15,000 درهم إماراتي عن كل اجتماع لجنة يتم حضوره. ويتقاضى رئيس مجلس الإدارة ونائبه، ورؤساء اللجان، أتعابًا ثابتة أعلى، تقديرًا لمسؤولياتهم الإضافية والتزامهم بالوقت والجهد المطلوب الذي تفرضه هذه المناصب.

يتم عرض المبلغ الإجمالي لهذه المكافآت عن كل سنة مالية على المساهمين للموافقة عليه في اجتماع الجمعية العمومية السنوية في العام التالي. لا يتلقى أعضاء مجلس الإدارة أي منافع إضافية (مثل البدلات أو الرواتب أو المكافآت) أو أي خطط حوافز أخرى.

بلغت المكافآت الإجمالية لأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2023 مبلغ 23,948,835.63 درهمًا إماراتيًا، وقد تمت الموافقة عليها من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقد في 27 فبراير 2024. تبلغ المكافآت الإجمالية المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2024 مبلغ 26,155,000 درهم إماراتي، وسيتم عرضها للموافقة عليها من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية لعام 2025.

مجلس الإدارة (تتمة)

اجتماعات مجلس الإدارة

يوضح الجدول أدناه تواريخ اجتماعات مجلس الإدارة التي عُقدت خلال عام 2024، وتفاصيل حضور الأعضاء. عُقدت سبعة (7) اجتماعات خلال العام. وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء مجلس الإدارة لم يمنحوا أي توكيلات بالحضور نيابة عنهم في حال غيابهم.

تاريخ الاجتماع	الحاضرون	الغائبون
23 يناير 2024	8	د. حمد بوعميم
30 يناير 2024	9	لا يوجد
23 أبريل 2024	9	لا يوجد
4 يونيو 2024	9	لا يوجد
23 يوليو 2024	9	لا يوجد
5 نوفمبر 2024	9	لا يوجد
23 ديسمبر 2024	9	لا يوجد

القرارات الصادرة بالتمرير خلال العام 2024

وفقًا للشروط المرجعية لمجلس الإدارة والأحكام ذات الصلة في قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (3/ر.م) لعام 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة (وتعديلاته)، يجوز لمجلس الإدارة إصدار قرارات بالتمرير. أصدر المجلس عددًا من القرارات بالتمرير خلال عام 2024، تعلقت بمسائل تشغيلية نشأت في سياق الأعمال الاعتيادية، ولم تتطلب إفصاحًا وفقًا للوائح الإفصاح والشفافية الصادرة عن الهيئة. وقد تم التصديق على هذه القرارات في محاضر اجتماعات مجلس الإدارة اللاحقة.

تفويض الصلاحيات

باستثناء المسائل المحفوظة لمجلس الإدارة ولجانه والموضحة في الشروط المرجعية للمجلس ("المسائل المحفوظة")، يجوز للمجلس تفويض بعض صلاحياته إلى لجنة أو أكثر من لجانه، أو إلى أدوار وظيفية محددة، وذلك بشكل دائم أو مؤقت. لم يقم مجلس الإدارة بتفويض أيًا من مسائله المحفوظة إلى الإدارة خلال عام 2024. فوض المجلس الإدارة العليا صلاحيات تتعلق بتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة من قبل المجلس، وبالتعامل مع المسائل التشغيلية، وذلك ضمن الحدود المقررة. جميع التفويضات، بما في ذلك التوكيلات الرسمية، موثقة كتابيًا، وتخضع للمراجعة الدورية.

حصص ملكية أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المنصب	عدد حصص الملكية كما في 2024/01/01	عدد حصص الملكية كما في 2024/12/31	مجموع الحصص المباعة	مجموع الحصص المشتراة
معالي محمد إبراهيم الشيباني	رئيس مجلس الإدارة	48,026,386	48,026,386	–	–
المهندس يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه	نائب رئيس مجلس الإدارة	19,743,592	19,743,592		
د. حمد بوعميم	عضو مجلس الإدارة	–	–	–	–
السيد حمد عبدالله راشد عبيد الشامسي	عضو مجلس الإدارة	100,000	100,000	–	–
السيد أحمد محمد سعيد بن حميدان	عضو مجلس الإدارة	–	–	–	–
السيد عبدالعزيز أحمد رحمة المهيري	عضو مجلس الإدارة	–	–	–	–
السيد بدر سعيد حارب	عضو مجلس الإدارة	–	–	–	–
جاوير مارين رومانو	عضو مجلس الإدارة	–	–	–	–
الدكتورة جيديم كوجار	عضو مجلس الإدارة	–	–	–	–
حرم المهندس يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه	-	2,066	2,066		

لجان مجلس الإدارة

لمساعدة مجلس الإدارة في الأداء الرشيد والفعال لمسؤولياته، يجوز لمجلس الإدارة إنشاء لجان خاصة به وتكليف هذه اللجان بالصلاحيات والتفويضات على النحو المبين في الأسس المرجعية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. وبغض النظر عن أي تفويض من قبل مجلس الإدارة إلى إحدى اللجان، يبقى مجلس الإدارة مسؤولاً عن القرارات والإجراءات التي تتخذها تلك اللجان.

قام المجلس بتشكيل اللجان الدائمة التالية:

- لجنة التدقيق للمجلس
- لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس
- لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس
- لجنة الائتمان والاستثمار للمجلس
- لجنة الاستدامة للمجلس
- لجنة توزيع وإدارة الأرباح للمجلس

تظل كل لجنة من هذه اللجان جزءاً لا يتجزأ من مجلس الإدارة، حيث تضم عضويتها أعضاء من مجلس الإدارة، وفيما يتعلق بلجنة توزيع وإدارة الأرباح للمجلس، فهي تضم ممثلاً عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بما يتماشى مع تعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. تم تشكيل لجان مجلس الإدارة بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها.

تتمثل مسؤولية هذه اللجان في النظر بمزيد من التفصيل في الأمور التي تقع ضمن صلاحياتها، وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة، وتقوم بإدارة تضارب المصالح، وتلبية المتطلبات التنظيمية، وتوفير الرقابة على الإدارة لضمان الحوكمة المؤسسية السليمة لبنك دبي الإسلامي. وتقدم كل لجنة تقريراً سنوياً إلى مجلس الإدارة وتقوم بإبلاغ مجلس الإدارة بشكل دوري، من خلال رئيسها، عن أنشطتها وتوصياتها خلال العام. تتم مراجعة الشروط المرجعية وخطة العمل لكل لجنة على أساس سنوي ويتم إجراء تقييم سنوي على مستوى مجلس الإدارة واللجان بالكامل.

إننا نؤمن بأن المساءلة تنساب من القمة، ومن خلال تنفيذها لمعايير المساءلة العالية و إصدار هذا التقرير، يقر رئيس كل لجنة من لجان مجلس الإدارة بشكل فردي بمسؤوليته ويؤكد الأسس المرجعية للجنته والتأكد من فعالية عملياتها في عام 2024.

لجنة التدقيق للمجلس

يتمثل دور لجنة التدقيق للمجلس في مساعدة مجلس الإدارة في النظر في العديد من الأمور التي تم تكليفها بالإشراف عليها، بما في ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- سلامة البيانات المالية لبنك دبي الإسلامي والضوابط على إعداد التقارير المالية
- العلاقة مع المدققين الخارجيين وفعاليتهم واستقلاليتهم
- أداء وفعالية واستقلالية إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة
- أداء وفعالية واستقلالية إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة
- فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية
- الأداء على مستوى المجموعة لمهام التدقيق مع الالتزام بالمسؤوليات القانونية ومتطلبات الحوكمة المؤسسية المستقلة التي قد تنطبق على الكيانات المنفردة.

على مدار العام، حافظت لجنة التدقيق للمجلس على إطار رقابي قوي يتماشى مع أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية. وشملت أنشطة اللجنة الرئيسية ما يلي: المراجعة المالية الشاملة، والإشراف على تنفيذ خطط التدقيق والميزانية ذات الصلة، ومراجعات الحوكمة والسياسات، وتقييمات المخاطر والضوابط، والإشراف على عمل المدقق الخارجي.

المراجعات المالية الشاملة

راجعت اللجنة البيانات المالية المدققة للمجموعة عن السنة المالية 2023 بالكامل، بالإضافة إلى البيانات المالية المرحلية للربع الأول والثاني والثالث من عام 2024. كما درست اللجنة تقارير المدقق الخارجي الخاصة بهذه الفترات، وتأكدت من أن التقارير المتعلقة بالبيانات المالية السنوية والمرحلية لم تتضمن أي تحفظات جوهرية. تضمنت المناقشات مع المدققين الخارجيين حول البيانات المالية تقييمًا لمستوى وضوح واكتمال الإفصاحات المقدمة، ومدى امتثالها للتشريعات ذات الصلة، والمعايير المحاسبية، وأي إرشادات أخرى معمول بها.

التخطيط للتدقيق والإشراف على تنفيذه

راجعت اللجنة واعتمدت خطط التدقيق السنوية لعام 2024 لكل من التدقيق الداخلي للمجموعة والتدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، راقبت اللجنة عن كثب المسائل الرقابية الرئيسية، ونتائج عمليات التدقيق الداخلي، وحالة القضايا غير المعالجة التي أبلغ عنها كل من التدقيق الداخلي للمجموعة والتدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة. كما تلقت اللجنة عروضًا خاصة حول التحصيلات المتعثرة والدعاوى القضائية الرئيسية، وتحديثات حول نتائج التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة.

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

مراجعات الحوكمة والسياسات
أجرت اللجنة مراجعات سنوية لسياسة اختيار وتعيين المدقق الخارجي، والشروط المرجعية للجنة، وميثاق التدقيق الداخلي للمجموعة. هدفت هذه المراجعات إلى ضمان بقاء ممارسات التدقيق متوافقة مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات المهنية.

معالجة قضايا التدقيق
فحصت اللجنة بعناية القضايا الهامة التي حددها المدققون الداخليون والخارجيون، وقيمت فجوات الضوابط الرقابية. كما راقبت خطط الإدارة لمعالجة القضايا عالية المخاطر، وأكدت على أهمية الحل السريع للملاحظات والمخاطر التي تم تحديدها.

الإجراءات التصحيحية لأوجه القصور في الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر
كانت اللجنة استباقية في معالجة أي أوجه قصور تم تحديدها في الضوابط الداخلية أو إدارة المخاطر. يتم توثيق جميع ملاحظات التدقيق، التي تشمل فجوات الضوابط وفرص التحسين، بدقة في تقارير التدقيق الداخلي وتقديمها إلى لجنة التدقيق للمجلس. وتتم متابعة القضايا غير المعالجة بشكل وثيق، مع تقديم تحديثات منتظمة إلى كل من لجنة التدقيق للمجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة تطبيق ضوابط تخفيف وطأة المخاطر مؤقتة للقضايا عالية المخاطر إلى حين تنفيذ الإجراءات التصحيحية المناسبة. وفي الحالات التي ظلت فيها القضايا عالية المخاطر دون حل، أبلغت لجنة التدقيق للمجلس الإدارة بضرورة إيلاء هذه القضايا أولوية قصوى لضمان الحل الفعال وفي الوقت المناسب.

أظهرت لجنة التدقيق للمجلس التزامًا راسخًا بالحفاظ على أعلى معايير الحوكمة المؤسسية. ومن خلال عمليات المراجعة الدقيقة، والتقييمات التفصيلية لوظائف التدقيق الداخلية والخارجية، والنهج الاستباقي لمعالجة أوجه القصور في إدارة المخاطر والضوابط الرقابية، ضمنت اللجنة بقاء عمليات إعداد التقارير المالية والتدقيق في المجموعة قوية ومستقلة وفعالة. وتؤكد عمليات الإشراف الشاملة – بدءًا من اختيار وتقييم المدققين الخارجيين وحتى متابعة نتائج التدقيق الداخلي – التزام البنك بالشفافية والمساءلة والتحسين المستمر في ممارسات الحوكمة.

الإشراف على المدقق الخارجي
أشرفت لجنة التدقيق للمجلس على عملية اختيار وتعيين المدقق الخارجي، بما في ذلك مراجعة واعتماد التعيين. تضمنت هذه العملية تقييمًا شاملاً لاستقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته وكفاءته المهنية، والتزامه بمعايير ضبط الجودة.

في عام 2024، أولت لجنة التدقيق للمجلس عدة اعتبارات رئيسية للإشراف على أداء المدقق الخارجي (ديلويت)، وشملت نتائج تقييم أداء المدقق الخارجي، ومناقشة خطة التدقيق المقترحة من قبل ديلويت، والملاحظات من الإدارة حول تفاعلاتها مع المدقق الخارجي.

فيما يلي دور ومسؤوليات لجنة التدقيق للمجلس فيما يتعلق بالمدقق الخارجي.

دور لجنة التدقيق للمجلس
وفقًا لتفويض مجلس الإدارة وسياسة المدقق الخارجي المعتمدة، تشرف اللجنة على فعالية واستقلالية وموضوعية المدقق الخارجي. وتشمل مسؤوليات اللجنة الرئيسية في هذا الصدد ما يلي:

- اعتماد سياسة اختيار وتعيين المدقق الخارجي، والتي تحدد معايير الاختيار، مثل المعرفة الكافية والخبرة المهنية، والكفاءة والموضوعية، والاستقلالية والحياد، والالتزام بالشك المهني، ومعايير ضبط الجودة.
- تقديم توصية إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين المدقق الخارجي، أو إعادة تعيينه، أو عزله.
- مراجعة أتعاب المدقق الخارجي وتقديم توصية بشأنها إلى مجلس الإدارة والمساهمين لاعتمادها.
- مراجعة شروط التعاقد مع المدقق الخارجي والاتفاق عليها، مع التأكد من ملاءمتها، مع مراعاة حجم وتعقيد عمليات البنك، والأهمية النسبية، ومجالات التركيز الرئيسية، ومجالات المخاطر الجوهرية.
- ضمان أن يكون نطاق خطة التدقيق الخارجي مناسبًا ويعكس طبيعة وحجم وتعقيد عمليات المجموعة، بالإضافة إلى المتطلبات التنظيمية ذات الصلة.
- تقييم فعالية أداء المدقق الخارجي سنويًا، والتأكد من امتثاله للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

معايير وإجراءات اختيار وتعيين المدقق الخارجي
لا يحق التقدم بطلب التعيين كمدقق خارجي لبنك دبي الإسلامي إلا للمدققين الخارجيين المعتمدين من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمسجلين لدى هيئة الأوراق المالية والسلع. ويتعين على الشركات المرشحة استيفاء المعايير التالية:

- إثبات التأهيل المهني والاستقلالية التامة، بما في ذلك الالتزام الصارم بالقيود المفروضة على تقديم الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق.
- امتلاك الترخيص والموافقات اللازمة من جميع السلطات الرقابية ذات الصلة لممارسة المهنة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- امتلاك خبرة لا تقل عن خمس (5) سنوات في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة.
- عدم شغل أي منصب (كمساهم أو عضو مجلس إدارة أو في أي وظيفة فنية أو إدارية أو تنفيذية) داخل مجموعة بنك دبي الإسلامي.

بعد استيفاء المعايير المذكورة أعلاه، تخضع الشركات المرشحة لعملية تقييم ومقابلة صارمة، يجريها كل من رئيس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة ورئيس الإدارة المالية. تقوم لجنة التدقيق للمجلس بتقييم الشركات بناءً على المعايير التالية: الكفاءة المهنية، السمعة في السوق، الاستقلالية التامة، القدرات والموارد، الخبرة ذات الصلة، والمؤهلات الإضافية. تأخذ اللجنة في الاعتبار، عند إجراء هذا التقييم، نتائج عملية المراجعة السنوية لأداء المدقق الخارجي الحالي، بالإضافة إلى حجم وتعقيد عمليات بنك دبي الإسلامي. تقدم الشركة الموصى بها من قبل لجنة التدقيق للمجلس إلى مجلس الإدارة لإجراء مزيد من المداولات، ثم تُعرض على المساهمين للموافقة النهائية عليها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

مدة تعيين المدقق الخارجي وإعادة تعيينه وتناوبه
يعين المساهمون المدقق الخارجي لمدة سنة مالية واحدة (1)، قابلة للتجديد سنويًا بحد أقصى ست (6) سنوات متتالية. ويتعين تغيير الشريك المسؤول عن عملية التدقيق بعد مضي ثلاث (3) سنوات متتالية. تقوم لجنة التدقيق للمجلس بتقييم أداء واستقلالية المدقق الخارجي بشكل سنوي، وبناءً على هذا التقييم،

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

توصي اللجنة بإعادة تعيين المدقق الخارجي أو استبداله، آخذة في الاعتبار جودة الخدمة المقدمة، والخبرة المهنية والفنية، وكفاية الموارد المتاحة، والموضوعية والحياد، والالتزام بالشك المهني. تتم مراجعة المعلومات المتعلقة بمدة خدمة شركة التدقيق الحالية بشكل دوري ومنتظم، مع الأخذ في الاعتبار أن أي قرار بالإبقاء على المدقق الخارجي يجب أن يصب في مصلحة البنك وشركاته التابعة وأصحاب المصلحة.

نطاق عمل المدقق الخارجي وأتعابه

توصي لجنة التدقيق للمجلس مجلس الإدارة سنويًا بهيكل أتعاب خدمات التدقيق الخارجي ونطاق عمله، والذي يشمل خدمات التدقيق الأساسية والخدمات وثيقة الصلة بالتدقيق. أي أتعاب إضافية، خاصةً مقابل الخدمات التي تقع خارج نطاق العمل المعتمد مسبقًا، تتطلب موافقة خطية مسبقة من لجنة التدقيق للمجلس. تقوم اللجنة بتقييم أي خدمات غير تدقيقية مقترحة بعناية فائقة، للتحقق من عدم وجود أي تهديدات محتملة لموضوعية المدقق الخارجي واستقلاليته، ولضمان عدم تكليف المدقق الخارجي بأي خدمات قد تتعارض مع دوره الأساسي.

التقييم والاستقلالية والخدمات غير التدقيقية

واصلت لجنة التدقيق للمجلس تقييم عملية التدقيق الخارجي، مؤكدةً أن منهجية اختيار وتعيين المدقق الخارجي، أو إعادة تعيينه، تستند إلى معايير صارمة تضمن الاستقلالية التامة والكفاءة المهنية والفنية. تُجرى تقييمات سنوية لأداء المدقق الخارجي من قبل لجنة التدقيق للمجلس، بالتعاون مع مدير التدقيق الداخلي للمجموعة. ويتم جمع ملاحظات وتعقيبات من إدارات البنك المختلفة التي تتعامل مع المدققين الخارجيين، حول استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته، ومستوى المهارات الفنية والخبرة، وجودة الخدمة الشاملة المقدمة. يُطلب من المدقق الخارجي تقديم تأكيد سنوي بأنه لديه نظام رقابة جودة فعال يضمن الالتزام بمعايير الاستقلالية والمسؤوليات الأخلاقية، وأنه مستقل تمامًا وفقًا لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات للمحاسبين (IESBA)، بالإضافة إلى جميع المتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية الموحدة للبنك في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأنه قد أوفى بجميع مسؤولياته الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقواعد المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات للمحاسبين.

تعقد لجنة التدقيق للمجلس اجتماعًا سنويًا خاصًا مع المدقق الخارجي، بدون حضور أعضاء الإدارة التنفيذية، ويهدف هذا الاجتماع إلى مناقشة أي قضايا قد تنشأ، بما في ذلك أي قيود على نطاق عمل المدقق، وصعوبات في الوصول إلى السجلات أو المعلومات، وأي خلافات مع الإدارة، وأي تحفظات جوهرية تتعلق بالتدقيق. خلال اجتماع عام 2024، أكد المدقق الخارجي للجنة التدقيق للمجلس استقلاليته التامة، ورضاه عن مستوى التعاون والدعم المقدم من الإدارة، وكفاية أدلة التدقيق التي استند إليها في إبداء رأيه. كما شجعت اللجنة المدقق الخارجي على إثارة أي مخاوف قد تستدعي مناقشة خاصة.

للحفاظ على استقلالية المدقق الخارجي، يخضع أي تكليف للمدقق بتقديم خدمات غير تدقيقية لموافقة خطية مسبقة من لجنة التدقيق للمجلس. تقوم اللجنة بتقييم كل طلب بعناية، مع الأخذ في الاعتبار خبرة المدقق الخارجي في المجال المعني، والضمانات القائمة لتفادي أي تضارب محتمل في المصالح.

تحفظات التدقيق الخارجي

لم يُبدِ المدقق الخارجي أي تحفظات جوهرية على البيانات المالية لبنك دبي الإسلامي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

المدقق الخارجي لعام 2024 والتوصيات لعام 2025

في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقد بتاريخ 27 فبراير 2024، عيّن مساهمو بنك دبي الإسلامي شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) ("ديلويت") مدققًا خارجيًا للبنك لعام 2024. تُعد ديلويت إحدى أكبر شركات الخدمات المهنية على مستوى العالم، حيث تقدم مجموعة واسعة من الخدمات، تشمل: التدقيق، والتأكيد، والضرائب، والاستشارات (المالية والإدارية)، وإدارة المخاطر، لقاعدة عملاء متنوعة من القطاعين العام والخاص في مختلف الصناعات. وتتمتع ديلويت بخبرة تزيد عن 100 عام في تقديم الاستشارات الموثوقة لعملائها. تُعتبر ديلويت الإمارات شركة خدمات متكاملة رائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولديها خبرات واسعة في خدمة قطاعات متنوعة. تضم الشركة أكثر من 2,200 مهني متخصص يعملون في خمسة مكاتب موزعة في أبوظبي، ودبي، والفجيرة، ورأس الخيمة، والشارقة.

الجدول التالي يوضح تفاصيل المدقق الخارجي والأتعاب لعام 2024:

اسم المدقق الخارجي	ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
عدد السنوات الخدمة كمدقق خارجي	6
اسم شريك التدقيق الخارجي	السيدة جولي كساب
عدد السنوات التي خدمها شريك التدقيق في هذا الدور	3
إجمالي أتعاب التدقيق	درهم إماراتي 2,052,500
أتعاب وتكاليف الخدمات الأخرى غير التدقيق للبيانات المالية لعام 2024	درهم إماراتي 1,477,870
تفاصيل وطبيعة الخدمات الأخرى المقدمة من المدقق الخارجي	• خطاب التأكيد لإصدار الصكوك • تقرير حول توزيعات الأرباح غير المطالب بها قبل تاريخ 1 مارس 2015 (وفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع) • مراجعة إفصاح الركيزة الثالثة (متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي)

لم يتم إدراج شركة ديار للتطوير ش.م.ع في إجمالي أتعاب التدقيق المذكورة أعلاه.

أتعاب التدقيق لبنك دبي الإسلامي كينيا المحدود وبنك دبي الإسلامي باكستان المحدود موضحة أدناه ولم يتم إدراجها في التجميع السابق لأن الخدمات قُدمت من قبل شركات تدقيق غير مرتبطة بديلويت.

مجموع أتعاب التدقيق للمؤسسات التابعة الأخرى	**درهم إماراتي 273,544**

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

نظرًا لأن شركة ديلويت (المدقق الخارجي الحالي) قد أمضت الحد الأقصى للمدة المسموح بها وفقًا للمتطلبات التنظيمية، فقد أوصت لجنة التدقيق للمجلس بأن يقوم مجلس الإدارة باستبدالها. وقد أيد المجلس توصية اللجنة، وسيتم عرض مقترح تعيين شركة كي.بي.إم.جي كمدقق خارجي لعام 2025 على المساهمين للموافقة عليه في اجتماع الجمعية العمومية السنوية القادم.

بالنيابة عن لجنة التدقيق للمجلس ، أقر بالتزامي بأداء مسؤوليات اللجنة، على النحو المحدد في الشروط المرجعية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وبالعمل على ضمان فعاليتها.

السيد جاوير مارين رومانو
رئيس لجنة التدقيق للمجلس

عقدت لجنة التدقيق للمجلس (10) عشرة اجتماعات في عام 2024.

فيما يلي تشكيل لجنة التدقيق للمجلس والاجتماعات المنعقدة في عام 2024:

التاريخ	جاوير مارين رومانو رئيس اللجنة	السيد أحمد محمد بن حميدان عضو	د. حمد بوعميم عضو
23 يناير 24	✓	✓	✓
22 فبراير 24	✓	✓	✓
21 مارس 24	✓	✓	✓
23 أبريل 24	✓	✓	✓
28 مايو 24	✓	✓	✓
25 يونيو 24	✓	✓	✓
23 يوليو 24	✓	✓	✓
8 أكتوبر 24	✓	✓	✓
5 نوفمبر 24	✓	✓	✓
28 نوفمبر 24	✓	×	✓

لجنة الترشيحات والمكافآت في المجلس

يتمثل دور لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس في مساعدة مجلس الإدارة في النظر في العديد من الأمور، بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- الأمور المتعلقة بتشكيل مجلس الإدارة ولجانه وترشيح أعضائه وتعاقبهم ومكافآتهم وتقييمهم.
- مراقبة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.
- ترشيح الأعضاء الجدد وتنظيم البرامج التعريفية وإعداد برامج التطوير المستمر لأعضاء مجلس الإدارة.
- مراجعة واعتماد والإشراف على تنفيذ نظام المكافآت في بنك دبي الإسلامي وسياسات الموارد البشرية الاستراتيجية ومدونة قواعد السلوك المهني للموظفين.
- الأمور المتعلقة بالتعيين والملاءمة والعمليات السليمة والتعاقب في مناصب الإدارة العليا ومكافآتها.
- مراقبة الثقافة المؤسسية والإشراف على المبادرات الاستراتيجية لتشجيع الثقافة المؤسسية المطلوبة ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة في هذا الصدد.
- مراقبة مؤشرات الأداء الرئيسية للثقافة المؤسسية في بنك دبي الإسلامي من خلال لوحة متابعة الثقافة المؤسسية، مع التركيز على التنوع، ومعدل دوران الموظفين، والتعلم، وحوكمة الموارد البشرية.

في عام 2024، أدت اللجنة مسؤولياتها وفقًا لشروطها المرجعية، مع التركيز الدقيق على موظفي البنك وثقافته.

تلقت اللجنة تحديثات دورية عن استراتيجية الموارد البشرية وخطط العمل المرتبطة بها، وحالة التوطين، والمسائل المتعلقة بالموارد البشرية. ناقشت اللجنة نتائج استطلاع رأي الموظفين، وراجعت مدونة سلوك الموظفين في سياق الثقافة التنظيمية ومعايير السلوك المرغوبة. تماشيًا مع التركيز على رفاهية الموظفين ومشاركتهم، راجعت اللجنة السياسة الاستراتيجية للموارد البشرية مع إضافة سياسة جديدة للتنوع والإنصاف والشمول. واصلت اللجنة الإشراف على خطط التعاقب للإدارة العليا لضمان استمرارية القيادة.

تلقت اللجنة تحديثات عن التعويضات، وأقرت العناصر المتغيرة للتعويضات للإدارة العليا، بالإضافة إلى توصيتها بمكافآت أعضاء المجلس.

وافقت اللجنة على تعيينات موظفي الإدارة العليا الذين يعملون كأعضاء مرشحين نيابة عن بنك دبي الإسلامي، مع ضمان عدم وجود تعارض في المصالح.

أشرفت اللجنة على عملية تقييم أداء مجلس الإدارة لعام 2023، وقامت بتقييم تركيبة المجلس ولجانه، وأكدت أنها متوافقة مع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة. كما راجعت اللجنة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وقدمت توصياتها في هذا الشأن إلى المجلس. واعتمدت اللجنة الخطة التدريبية السنوية لأعضاء مجلس الإدارة وراقبت تنفيذها.

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

بالنيابة عن اللجنة، أقر بالتزامي بتأدية مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس، على النحو المنصوص عليه في شروطها المرجعية المعتمدة من المجلس، وضمان فعاليتها.

الدكتور حمد بوعميم
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس

اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس ست (6) مرات في عام 2024.

فيما يلي تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس والاجتماعات المنعقدة في عام 2024:

التاريخ	د. حمد بوعميم رئيس اللجنة	المهندس يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه عضو	السيد بدر سعيد حارب عضو
29 يناير 2024	✓	✓	✓
20 فبراير 2024	✓	✓	✓
24 أبريل 2024	✓	✓	✓
26 يونيو 2024	✓	✓	✓
11 سبتمبر 2024	✓	✓	✓
6 نوفمبر 2024	✓	✓	✓

لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس

يتمثل دور لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس في مساعدة مجلس الإدارة في النظر في العديد من الأمور، بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- الإشراف على أطر الحوكمة المؤسسية للبنك وإدارة المخاطر والامتثال والرقابة والعمليات المتعلقة بها.
- مراقبة درجة التعرض للمخاطر وتقديم التوجيه الاستراتيجي لضمان بقاء مستويات المخاطر عند حد مقبول.
- إتاحة رؤية شاملة لمركز المخاطر الحالي والمستقبلي للبنك فيما يتعلق بدرجة تقبله للمخاطر وقوة رأس المال.
- الإشراف على أطر العمل النموذجية لإدارة المخاطر وإطار الحوكمة الخاص ببنك دبي الإسلامي.
- مراجعة السياسات الجوهرية للبنك.
- مراقبة الامتثال للالتزامات القانونية والتنظيمية.
- الموافقة على تقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبارات الجهد المطلوبة وفقاً للمتطلبات التنظيمية.
- مراجعة تقارير الإبلاغ عن المخالفات، وحالة التحقيقات التالية لها.
- توجيه هيكل إعداد التقارير للمجموعة الذي يحدد إعداد التقارير.

خلال عام 2024، واصلت لجنة المخاطر والحوكمة أداء واجباتها وفقًا للشروط المرجعية المعتمدة من مجلس الإدارة. أشرفت اللجنة على تحديد إطار تحمل المخاطر للمجموعة لعام 2024، والذي تضمن تحديد الأبعاد الرئيسية للمخاطر، مثل كفاية رأس المال، ومخاطر الائتمان، والسيولة، والسوق، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر السلوكية وتحديث مكون مخاطر الملاءة ضمن إطار تحمل المخاطر. وراقبت اللجنة عن كثب ملف المخاطر الخاص بالبنك، من خلال مراجعة التقارير الشاملة المقدمة من رئيس إدارة المخاطر للمجموعة. وشملت المراقبة توسيع نطاق ملفات المخاطر لتشمل أبرز المؤسسات التابعة والمنتسبة. بالإضافة إلى ذلك، راجعت اللجنة التحديثات المتعلقة بمخاطر عدم الامتثال الشرعي، والامتثال التنظيمي، وأمن المعلومات والأمن السيبراني، وذلك في إطار إشرافها الشامل على جميع المخاطر الجوهرية.

راجعت اللجنة السياسات الجوهرية، والتحديثات المتعلقة بإطار الحوكمة المؤسسية، ونتائج التقرير السنوي عن الاحتيال ومخاطر السلوك. كما راجعت نتائج اختبارات الضغط التي أجرتها وحدة الاستقرار المالي بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للفترة 2023-2024، والتي تم تنفيذها وفقًا للمعايير التنظيمية ومتطلبات التخطيط الرأسمالي الصارمة. بالإضافة إلى ذلك، راجعت اللجنة التحسينات التي أُدخلت على عملية تقييم المخاطر الداخلية، والتحسينات في إفصاحات الركيزة الثالثة، بهدف تعزيز إدارة المخاطر والشفافية.

ومع التطلع إلى عام 2025، شاركت اللجنة في مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر للمجموعة، مع التركيز على المخاطر التي يمكن استشرافها مستقبلاً.

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

بالنيابة عن اللجنة، أقر بالتزامي بأداء مسؤوليات لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس، على النحو المحدد في الشروط المرجعية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وبالعمل على ضمان فعاليتها.

د. جيديم كوجار
رئيسة لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس

عقدت لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس (10) اجتماعات في 2024.

فيما يلي تشكيل لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس والاجتماعات المنعقدة في عام 2024:

التاريخ	د. جيديم كوجار رئيسة اللجنة	السيد بدر سعيد حارب عضو	السيد جاوير مارين رومانو عضو
27 فبراير 2024	✓	✓	✓
1 أبريل 2024	✓	✓	✓
2 مايو 2024	✓	✓	✓
4 يونيو 2024	✓	×	✓
28 يونيو 2024	✓	✓	×
28 أغسطس 2024	✓	✓	✓
24 سبتمبر 2024	✓	✓	×
29 أكتوبر 2024	✓	✓	✓
19 نوفمبر 2024	✓	✓	×
27 ديسمبر 2024	✓	✓	✓

لجنة الائتمان والاستثمار للمجلس

يتمثل دور لجنة الائتمان والاستثمار بالمجلس في مساعدة المجلس في النظر في عدة مسائل، تشمل على سبيل المثال لا الحصر، الموافقة على اقتراحات الائتمان والاستثمار والتحصيل والمعالجة ضمن السلطة التقديرية المفوضة للجنة. كما توفر اللجنة توجيهات للمجلس حول استراتيجية استثمار البنك وتراقب الأداء الاستثماري على مستوى المجموعة.

خلال عام 2024، واصلت اللجنة أداء واجباتها وفقًا للشروط المرجعية المعتمدة من مجلس الإدارة. وافقت اللجنة، أو أوصت مجلس الإدارة بالموافقة حسب مقتضى الحال ووفقًا للصلاحيات المفوضة، على طلبات الائتمان والاستثمار والتحصيل، مع التأكد من أن كل مقترح يستوفي المعايير المطلوبة ويتوافق مع الأهداف الاستراتيجية لبنك دبي الإسلامي.

راجعت اللجنة تشكيل وجودة المحفظة الاستثمارية، وحافظت على مزيج أصول متوازن وقوي يلتزم بمبادئ إدارة المخاطر الحصيفة. كما أجرت اللجنة مراقبة مستمرة ودقيقة لأداء الاستثمارات، لضمان السلامة المالية للبنك واستقراره على المدى الطويل.

بالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة مجلس الإدارة باستراتيجية استثمارية شاملة، تدمج بين التحليل الدقيق للسوق وأولويات البنك، وذلك لدعم اتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة من قبل المجلس.

بالنيابة عن اللجنة، أقر بالتزامي بأداء مسؤوليات لجنة الائتمان والاستثمار، على النحو المحدد في الشروط المرجعية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وبالعمل على ضمان فعاليتها.

السيد/ عبد العزيز أحمد رحمة المهيري
رئيس لجنة الائتمان والاستثمار للمجلس

اجتمعت لجنة الائتمان والاستثمار ثمانية وعشرين (28) مرة خلال عام 2024.

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

فيما يلي تشكيل لجنة الائتمان والاستثمار للمجلس والاجتماعات المنعقدة في عام 2024:

التاريخ	السيد عبد العزيز أحمد رحمه المهيري رئيس اللجنة	السيد حمد عبد الله راشد عبيد الشامسي نائب الرئيس	المهندس يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه عضو	د. حمد بوعميم عضو
16 يناير 2024	×	✓	✓	✓
23 يناير 2024	✓	✓	✓	✓
6 فبراير 2024	✓	×	✓	✓
13 فبراير 2024	✓	✓	✓	✓
20 فبراير 2024	✓	✓	✓	✓
5 مارس 2024	✓	✓	×	✓
19 مارس 2024	×	✓	✓	✓
2 أبريل 2024	×	✓	✓	✓
30 أبريل 2024	✓	✓	✓	✓
14 مايو 2024	✓	✓	✓	✓
28 مايو 2024	✓	✓	✓	✓
4 يونيو 2024	✓	✓	✓	✓
6 يونيو 2024	✓	✓	✓	✓
25 يونيو 2024	✓	✓	✓	✓
9 يوليو 2024	✓	✓	✓	✓
23 يوليو 2024	✓	✓	✓	✓
30 يوليو 2024	×	✓	✓	✓
13 أغسطس 2024	×	✓	✓	✓
3 سبتمبر 2024	✓	✓	✓	✓
17 سبتمبر 2024	✓	×	✓	✓
1 أكتوبر 2024	✓	✓	✓	✓
15 أكتوبر 2024	✓	✓	✓	✓
29 أكتوبر 2024	✓	✓	✓	✓
12 نوفمبر 2024	✓	✓	✓	✓
19 نوفمبر 2024	×	✓	✓	✓
4 ديسمبر 2024	×	✓	✓	✓
17 ديسمبر 2024	✓	✓	✓	✓
31 ديسمبر 2024	✓	×	✓	✓

لجنة الاستدامة للمجلس

يتمثل دور لجنة الاستدامة للمجلس في مساعدة المجلس على الوفاء بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة برؤية البنك واستراتيجيته طويلة المدى في مجال الاستدامة. وتُكلف اللجنة بقيادة التحول المرتبط بالاستدامة في بنك دبي الإسلامي، ودفع عجلة تنفيذ الاستراتيجية المرتبطة بالاستدامة ، والإشراف على دمج اعتبارات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في جميع أعمال البنك.

في عام 2024، راجعت اللجنة استراتيجية الاستدامة الشاملة للبنك وتتبعت التقدم المحرز في تنفيذها. كما قامت اللجنة بتقييم مقاييس الأداء الداخلية، ووضعت مؤشرات الأداء الرئيسية وأهداف عام 2024 لجميع القطاعات التجارية، وراقبت مجموعة شاملة من مؤشرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وقيمت اللجنة أيضًا عملية تطوير السياسات الداخلية، بما في ذلك سياسة الاستدامة وسياسة التنوع والشمول، بالإضافة إلى الإفصاحات العامة ذات الصلة، مثل بيانات سياسات التنوع والشمول، والحياد الكربوني، والاستدامة، و بنود سياسة إدارة مخاطر الاستدامة المؤسسية.

فحصت اللجنة أداء البنك الداخلي في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية عبر فترات إبلاغ متعددة. كما أجرت مراجعة نقدية للتصنيفات الخارجية للبنك، من خلال تحليل مقارنة مع البنوك النظيرة، وسجلت تحسينات في مؤشرات الاستدامة الرئيسية.

فيما يتعلق بالتمويل المستدام، أكدت اللجنة إدراج الإصدارات الجديدة التي بلغ مجموعها مليار دولار أمريكي في محفظة الإصدارات المستدامة، مع الحفاظ على إجمالي ثابت قدره 2.75 مليار دولار أمريكي. وتمت مراجعة الإطار التمويلي المستدام للبنك من خلال إجراء مقارنات معيارية دقيقة، وتقييم شامل لمحفظة الإقراض والاستثمار، مما أدى إلى تعديلات في المعايير المؤهلة. وقد عزز هذا الإجراء من متانة الإطار، وقلل من فجوة الموجودات المستدامة، وتم التحقق من ذلك من خلال رأي طرف ثانٍ مستقل من شركة Corporate-ISS.

أجرت اللجنة أيضًا فحوصات دورية لسلامة سجل الموجودات المستدامة، مؤكدةً أن الموجودات المستدامة شكلت حوالي 5% من إجمالي التمويل في المراجعات السابقة، في حين أظهر التحديث الأخير نسبة قدرها 4.20%. وتضمن هذه المراقبة المستمرة أن يظل سجل الموجودات مؤشرًا موثوقًا به لجهود التمويل المستدام التي يبذلها البنك.

بالنيابة عن اللجنة، أقر بالتزامي بأداء مسؤوليات لجنة الاستدامة، على النحو المحدد في الشروط المرجعية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وبالعمل على ضمان فعاليتها.

السيد/ حمد عبد الله راشد عبيد الشامسي
رئيس لجنة الاستدامة للمجلس.

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

عقدت لجنة الاستدامة أربعة (4) اجتماعات في عام 2024.

فيما يلي تشكيل لجنة الاستدامة للمجلس والاجتماعات المنعقدة في عام 2024:

التاريخ	**السيد حمد عبد الله راشد عبيد الشامسي** رئيس اللجنة	**السيد عبد العزيز أحمد رحمه المهيري** عضو	**السيد أحمد محمد بن حميدان** عضو
16 يناير 2024	✓	✓	✓
22 أبريل 2024	✓	×	✓
16 يوليو 2024	✓	✓	✓
22 أكتوبر 2024	✓	✓	✓

لجنة توزيع وإدارة الأرباح بالمجلس

يتمثل دور اللجنة في مساعدة المجلس في الإشراف على المخاطر التجارية المنقولة وتوفير إشراف قوي و مراقبة سليمة لضمان مراجعة ومراقبة تسوية الأرباح، بما في ذلك استخدام الاحتياطيات (مثل احتياطي تسوية الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار) بشكل مناسب.

خلال عام 2024، واصلت اللجنة أداء واجباتها وفقًا للشروط المرجعية المعتمدة من المجلس. أشرفت اللجنة على إدارة احتياطي تسوية الأرباح، مع ضمان الالتزام بالسياسات الموضوعة والمعايير التنظيمية والتوافق مع الأهداف المالية للبنك. وحرصت اللجنة على تخصيص الموجودات لكل مجموعة من الودائع بشكل متسق وفقًا لسياسة ودائع المضاربة والوكالة.

ناقشت اللجنة مجمعات الأصول الأساسية وتطبيق واستخدام نهج احتياطي معدل الأرباح. كما راجعت تقييمًا للمخاطر التجارية المنقولة.

نيابة عن اللجنة، أقر بالتزامي بتأدية مسؤوليات لجنة توزيع وإدارة الأرباح، على النحو المحدد في شروطها المرجعية المعتمدة من المجلس، وضمان فعاليتها.

المهندس يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه
رئيس لجنة توزيع وإدارة الأرباح بالمجلس

اجتمعت لجنة توزيع وإدارة الأرباح أربع (4) مرات في عام 2024.

فيما يلي تشكيل لجنة توزيع وإدارة الأرباح للمجلس والاجتماعات المنعقدة في عام 2024:

التاريخ	**المهندس يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه** رئيس اللجنة	**د. محمد علي إبراهيم القري** عضو	**د. جيديم كوجار** عضو
18 يناير 2024	✓	✓	✓
22 أبريل 2024	✓	✓	✓
30 يوليو 2024	✓	✓	✓
22 أكتوبر 2024	✓	✓	✓

لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

تتمثل مهام ووظائف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لبنك دبي الإسلامي في الإشراف الشرعي والمراجعة الشاملة لكافة أعمال بنك دبي الإسلامي وأنشطته ومنتجاته وخدماته وعقوده ومعاملاته، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، ومراجعة جميع الوثائق والسياسات والإجراءات والأدلة المتعلقة بأنشطة وعمليات البنك واعتمادها.

تتألف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية من خمسة (5) علماء متخصصين في الشريعة الإسلامية، يتم ترشيحهم من قبل مجلس الإدارة، وتعيينهم من قبل الجمعية العمومية، بعد الحصول على موافقة الهيئة العليا الشرعية في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. تبلغ مدة عضوية أعضاء اللجنة الشرعية ثلاث (3) سنوات، قابلة للتجديد لفترات مماثلة من قبل الجمعية العمومية، بعد الحصول على موافقة الهيئة العليا الشرعية.

تم تعيين الأعضاء الحاليين للجنة الرقابة الشرعية الداخلية من قبل الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي المنعقد بتاريخ 27 فبراير 2024.

خلال عام 2024، استوفت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية جميع متطلبات الشروط المرجعية الخاصة بها، فيما يتعلق بالمسائل المختلفة، بما في ذلك: عدد الاجتماعات المطلوب عقدها، والنصاب القانوني اللازم لصحة انعقاد الاجتماعات، والأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرارات، وإجراءات اتخاذ القرارات، وإدارة حالات تضارب المصالح.

في عام 2024، عقدت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية سبعة عشر (17) اجتماعًا بحضور كامل من جميع الأعضاء. وقد ناقشت اللجنة، بالتعاون مع العضو التنفيذي وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة، أكثر من 3,200 مسألة.

لدعم مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته المتعلقة بامتثال بنك دبي الإسلامي بالشريعة، عقد المجلس ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية اجتماعين مشتركين (في فبراير ونوفمبر 2024) لمناقشة المسائل المتعلقة بالحوكمة الشرعية.

ستقدم لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تقريرها لعام 2024 إلى الجمعية العمومية في الاجتماع السنوي القادم.

العلماء الشرعيون الذين يخدمون حاليًا في اللجنة الشرعية لبنك دبي الإسلامي[1]:

فضيلة الشيخ الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء
رئيس اللجنة

فضيلة الشيخ الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء هو أستاذ الفقه وأصوله في كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة سابقاً. يُعد الدكتور العلماء خبيرًا بارزًا ومتميزًا في مجال الصيرفة والتمويل والتأمين التكافلي الإسلامي. وهو حاصل على جائزة راشد بن سعيد آل مكتوم للتفوق العلمي.

ويترأس فضيلة اللجان الإشرافية الشرعية الداخلية للعديد من المؤسسات المالية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

حصل فضيلة على درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية (الفقه وأصوله) من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. وله العديد من المؤلفات التي يتناول فيها التمويل الإسلامي المعاصر، وقدم أوراقًا بحثية في مؤتمرات دولية متعددة.

فضيلة الأستاذ الدكتور محمد علي القري
نائب الرئيس

الأستاذ الدكتور محمد علي القري أستاذ بارز في الاقتصاد الإسلامي، وشغل سابقًا منصب مدير مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية. نال جوائز مرموقة تقديرًا لإسهاماته، منها جائزة البنك الإسلامي للتنمية في الصيرفة والتمويل الإسلامي، وجائزة كليف للتمويل الإسلامي عن أفضل مساهمة متميزة في هذا المجال.

وهو عضو في الهيئات التحريرية للعديد من المطبوعات الأكاديمية المتخصصة في مجال التمويل والفقه الإسلامي، بما في ذلك مجلة مجمع الفقه الإسلامي (المعهد العالمي للفكر الإسلامي)، ومجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية (البنك الإسلامي للتنمية)، ومجلة الاقتصاد الإسلامي (الرابطة الدولية للاقتصاد الإسلامي، لندن)، والمجلس الاستشاري لسلسلة هارفارد في القانون الإسلامي بكلية الحقوق في جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] انتهت خدمة فضيلة الدكتور إبراهيم علي المنصوري في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لبنك دبي الإسلامي بتاريخ 26 يوليو 2024. وتجري حاليًا عملية تحديد وترشيح عالم شرعي مؤهل لخلافته، تمهيدًا لعرض الترشيح على الجمعية العمومية، مع مراعاة الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة.

لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة)

وهو مستشار للعديد من المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم. وهو عضو في اللجنة الشرعية لمؤشر داو جونز الإسلامي، وعضو في مجمع الفقه الإسلامي، وعضو في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). بالإضافة إلى ذلك، يشغل الدكتور القري منصب رئيس أو عضو في العديد من اللجان الشرعية الإشرافية لمؤسسات مالية إسلامية بارزة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

يحمل الدكتور القري درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

فضيلة الدكتور محمد قسيم
عضو تنفيذي

فضيلة الدكتور محمد قسيم هو عالم بارز في الشريعة الإسلامية، وخبير مرموق في مجال التمويل الإسلامي. يترأس ويشغل عضوية اللجان الشرعية الإشرافية للعديد من المؤسسات المالية الإسلامية المرموقة. وشغل سابقًا عضوية المجلس الشرعي للبنك المركزي الباكستاني، وسوق دبي المالي، بالإضافة إلى العديد من البنوك والمؤسسات الإسلامية الأخرى. وهو أيضًا عضو في مجلس الحوكمة والأخلاقيات بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

يحمل فضيلة الدكتور قسيم درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن من الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام آباد، وقد شغل مناصب تدريسية في جامعات مختلفة في باكستان. ويتقن الدكتور قسيم خمس لغات بطلاقة.

أسهم الدكتور قسيم إسهامًا كبيرًا في نشر رسالة الصيرفة الإسلامية، وفي بناء مؤسساتها وأطرها الشرعية في بلدان متعددة. وقدم برامج تدريبية للعاملين في العديد من المؤسسات المالية، وشارك كمتحدث رئيسي في مؤتمرات عديدة متخصصة في الصيرفة الإسلامية. وله دور محوري في تطوير هياكل ومنتجات مالية إسلامية مبتكرة، حتى في البيئات التنظيمية شديدة الصعوبة.

فضيلة الأستاذ الدكتور محمد أكرم لال دين
عضو

فضيلة الأستاذ الدكتور لال دين هو عالم مرموق في الشريعة الإسلامية، وأكاديمي بارز ذو شهرة واسعة. شغل سابقًا منصب المدير التنفيذي للمركز الدولي للبحوث والتدريب في التمويل الإسلامي (ISRA) في ماليزيا، كما عمل أستاذًا في جامعة الشارقة.

كما أنه عضو في المجلس الاستشاري الشرعي لبنك نيجارا ماليزيا، وعضو المجلس الاستشاري الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) في البحرين، ومجالس أخرى في كافة أنحاء العالم. وهو أيضًا عضو في مجلس الدراسات بمعهد الصيرفة والتمويل الإسلامي.

حاصل على دكتوراه في أصول الفقه من جامعة إدنبرة باسكتلندا بالمملكة المتحدة، ونال جائزة زكي بدوي 2010 للتميز في الاستشارات والبحوث الشرعية. وشارك وقدم أوراقًا في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية.

الإدارة

الهيكل التنظيمي

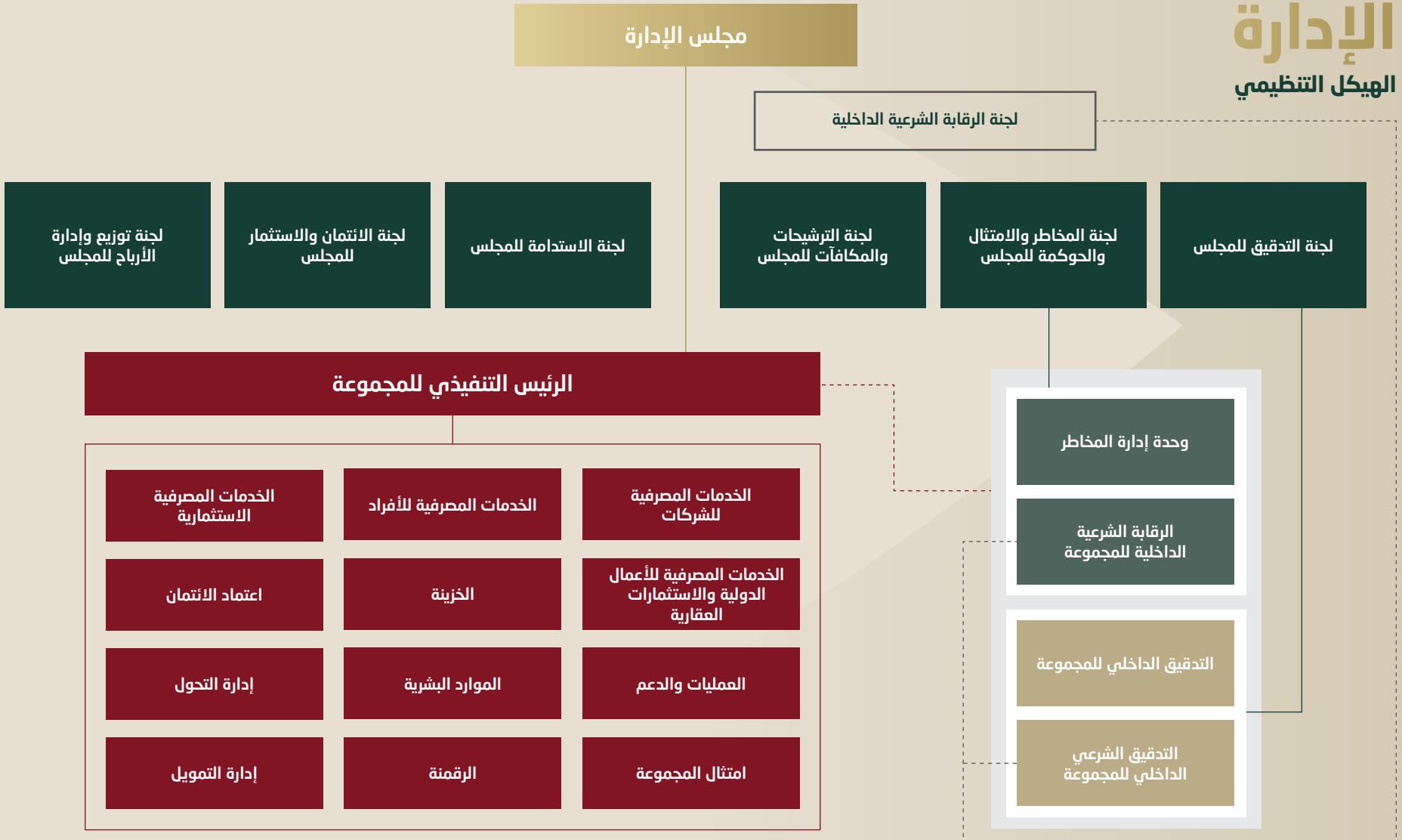

تتميز هذه الأدوار الوظيفية بإمكانية التواصل المباشر مع مجلس الإدارة، أو ترفع تقاريرها إداريًا لمجلس الإدارة أو إحدى لجانه، مع الحفاظ على تنسيق وثيق مع الإدارة ، وذلك على النحو التالي:

- رئيس إدارة الامتثال للمجموعة مسؤول مباشرة أمام الرئيس التنفيذي للمجموعة ويتمتع بإمكانية الوصول المباشر إلى لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس.
- رئيس إدارة المخاطر للمجموعة مسؤول مباشرة أمام لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس وينسق مع الإدارة العليا.
- رئيس الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة مسؤول مباشرة أمام لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية (من منظور فني) وينسق مع الإدارة العليا.
- رئيس التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة مسؤول مباشرة أمام لجنة التدقيق للمجلس ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية (من منظور فني) وينسق مع الإدارة العليا.
- رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة مسؤول مباشرة أمام لجنة التدقيق للمجلس وينسق مع الإدارة العليا.
- سكرتير مجلس الإدارة مسؤول مباشرة أمام مجلس الإدارة وينسق مع الإدارة العليا.

الإدارة (تتمة)

الإدارة العليا

ترفع الإدارة العليا، بقيادة الرئيس التنفيذي للمجموعة، تقاريرها إلى مجلس الإدارة ولجانه، حسب الاقتضاء. فيما يلي نظرة عامة على فريق الإدارة العليا للبنك.

الدكتور عدنان شلوان

الرئيس التنفيذي للمجموعة

تاريخ الانضمام: يونيو 2008

يُعَدُّ د. عدنان شلوان أحد القادة البارزين عالميًا في قطاع الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي، ويُعرف برؤيته الاستثنائية وإسهاماته الجوهرية التي تركت بصمة واضحة في المشهد المالي العالمي. وتجسد مسيرته المهنية الممتدة لأكثر من ثلاثة عقود التزامه الدؤوب وجهوده للارتقاء بهذا القطاع الحيوي، والتي لعب خلالها دورًا محوريًا في دمج التمويل الإسلامي ضمن القطاع المصرفي، مما أسهم بشكل كبير، في تعزيز مكانة قطاع الصيرفة الإسلامية كخيار مالي موثوق وذي قدرة تنافسية على الساحة العالمية.

بصفته الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك دبي الإسلامي، يتولى د. شلوان قيادة إحدى أكبر المؤسسات المالية الإسلامية في العالم، حيث يشرف على موجودات تتجاوز قيمتها 94 مليار دولار أمريكي، ويدير فريقاً متميزاً من الموهوبين والمحترفين، يضم بين صفوفه أكثر من 10,000 موظف. وخلال قيادته، شهد البنك توسّعًا عالميًا ملحوظاً، حيث ترسخت مكانته كعملاق رائد في قطاع الصيرفة الإسلامية.

تتجاوز إنجازات د. شلوان حدود بنك دبي الإسلامي، حيث تميزت بمسيرة حافلة بالنجاحات الفائقة، واحتفى بها المجتمع الأكاديمي والمهني على حد سواء. فقد نال العديد من الجوائز والأوسمة الرفيعة، بما في ذلك إدراجه ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط "أفضل 100 رئيس تنفيذي في الشرق الأوسط" في عامي 2023 و 2024 كما تم اختياره كأحد أبرز 100 قائد في مجال الاستدامة في المنطقة لعام 2023، كما حصل على لقب "الشخصية المصرفية للعام" ضمن جوائز القطاع المالي في الشرق الأوسط وأفريقيا لعام 2022، إلى جانب العديد من التكريمات الرفيعة الأخرى التي تعكس إنجازاته البارزة.

يساهم د. شلوان بخبرته الواسعة في صياغة مسارات استراتيجية للعديد من المؤسسات المالية الرائدة حيث يشغل مناصب قيادية وعضوية في مجالس إدارة كل من بنك نور، وديار للتطوير العقاري (ش.م.ع)، ومركز إدارة السيولة المالية، والسوق المالية الإسلامية الدولية. كما يشغل أيضًا منصب رئيس مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي - كينيا، حيث يؤدي دورًا محوريًا في تعزيز نمو التمويل الإسلامي في الأسواق الناشئة؛ مما يسهم بشكل فعّال في تشكيل ملامح مستقبل اقتصادي مستدام.

عبيد خليفة الشامسي

رئيس العمليات التنفيذي

تاريخ الانضمام: يناير 1998

يشغل السيد عبيد خليفة الشامسي منصب رئيس العمليات التنفيذي في بنك دبي الإسلامي منذ عام 2019. ويتمتع بخبرة واسعة تزيد عن 27 عاماً في مسؤوليات متعددة الوظائف، تمتد من التخطيط الاستراتيجي والتنظيم إلى إدارة العمليات التشغيلية اليومية للبنك. ويتولى السيد الشامسي قيادة والإشراف على الوظائف التالية: تكنولوجيا المعلومات، والشؤون القانونية، والعمليات المركزية، والإدارة العامة، وفعالية الأداء المؤسسي، والضبط التشغيلي، وإدارة السياسات.

قبل توليه منصبه الحالي، شغل السيد الشامسي مناصب قيادية وإدارية مختلفة في إدارات الموارد البشرية والإدارة العامة في البنك. يشارك السيد الشامسي في عضوية مجالس إدارة عدد من المؤسسات التابعة والمنتسبة للبنك على الصعيدين المحلي والدولي. كما يقدم مساهمات قيمة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في العديد من الاستثمارات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية لبنك دبي الإسلامي، والتي تغطي قطاعات متنوعة، تشمل على سبيل المثال لا الحصر: الصيرفة والتمويل، والإعلام الرقمي، والاستشارات الشرعية، والضيافة، والقطاع التعليمي، والوساطة المالية، والشركات العقارية، وإدارة المرافق. ويتمتع السيد الشامسي بخبرة واسعة تشمل جميع جوانب الأعمال، بما في ذلك التطورات التكنولوجية والتحول الرقمي، وعمليات الدمج والاستحواذ، وتخطيط التعاقب الوظيفي، واستقطاب وتطوير المواهب، وإدارة التغيير، والحوكمة المؤسسية، والشؤون القانونية، وتطوير القيادات. وقد حصل على العديد من الجوائز والتكريمات تقديراً لإسهاماته. ويحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ميدلسكس في لندن، وهو عضو مجلس إدارة معتمد من خلال برنامج تطوير المديرين من مؤسسة التمويل الدولية ومعهد حوكمة (معهد الحوكمة المؤسسية، دبي، الإمارات العربية المتحدة). كما يحمل شهادة مهنية في إدارة الموارد البشرية من الجامعة الأمريكية في الشارقة، وشهادة في الممارسات الشخصية من معهد تشارترد للموارد البشرية والتطوير في المملكة المتحدة.

الإدارة (تتمة)

جون ستيفن غروتا ماسيدو

رئيس الإدارة المالية

تاريخ الانضمام: يناير 2016

يتمتع السيد جون ماسيدو بخبرة مستفيضة في المالية تتجاوز 24 عاماً. وقبل انضمامه إلى بنك دبي الإسلامي، شغل منصب المدير المالي في البنك السعودي الهولندي (شركة منتسبة لبنك أيه بي إن امبرو أن.في). كما شغل سابقاً منصب المدير المالي لدى ليبرتي إفريقيا في مجموعة بنك ستاندرد (إحدى كبرى الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرج). وعمل السيد ماسيدو مع شركة ستانليب ليمتيد لمدة 7 سنوات حيث شغل مناصب متعددة، وهو محاسب قانوني مؤهل وعضو مهني في معهد جنوب إفريقيا للمحاسبين القانونيين مما أهله للحصول على إجازة (محاسب قانوني) بجنوب أفريقيا. كما يحمل درجة الماجستير في المحاسبة والضرائب وماجستير إدارة الأعمال من جامعة ديوك يونيفرستي غلوبال إيقزكيوتف.

سيد نفيد علي

رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات

تاريخ الانضمام: يونيو 2003

السيد/ سيد نافيد علي خبير محترف في مجال الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية بخبرة تتجاوز 31 عاماً في تمويل الشركات مع التركيز بشكل رئيسي على إدارة علاقات الشركات وتطوير الأعمال نظراً لعمله مع المؤسسات المالية الدولية والمحلية. ومن خلال منصبه كرئيس لإدارة الشركات، يتولى مسؤولية قيادة فريق قوي من المصرفيين في إدارة الشركات وصياغة وتنفيذ استراتيجيات الأعمال ودفع أداء الأعمال وتعميق العلاقات مع المتعاملين. واكتسب على مر السنوات الماضية خبرة قوية في إدارة علاقات المتعاملين، وتطوير الأعمال، وتمويل الشركات، وإدارة الائتمان والمخاطر. وقد عمل قبل انضمامه إلى بنك دبي الإسلامي، في مجال الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار مع بنك أوف أمريكا وبنك المشرق.

السيد/ علي حاصل على بكالوريوس العلوم من جامعة كراتشي، باكستان.

سانجاي مالهوترا

رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

تاريخ الانضمام: فبراير 2015

السيد سانجاي مالهوترا هو رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد بالبنك وهو يتمتع بخبرة تتجاوز 30 عاماً في وظائف متعددة في عدد من البنوك الرائدة في المنطقة. وخلال فترة عمله لدى بنك دبي الإسلامي، كان السيد سانجاي مالهوترا مسؤولاً أيضاً عن تنفيذ الاستراتيجية الرقمية للبنك بصفته الرئيس التنفيذي للرقمنة، حيث أُنيط به وضع تصور لاستراتيجية واتجاهات بنك دبي الإسلامي الرقمية، ودعم التزام البنك بجعل الخدمات المصرفية الرقمية أكثر ملاءمة وموثوقية. وشغل السيد مالهوترا مناصب مختلفة في المنطقة حيث ترأس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة ولديه خبرة في مناطق جغرافية متعددة في آسيا والشرق الأوسط والمشرق العربي وشمال إفريقيا. وقد عمل، في مستهل حياته المهنية، كرئيس وظيفي في مجالات متنوعة مثل التسويق وإدارة المنتجات ومخاطر التجزئة والائتمان. وقد شغل، قبل انضمامه إلى بنك دبي الإسلامي، منصب المدير العام للخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة في البنك الوطني العماني. وشغل في السابق منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد (الدولية) في بنك الكويت الوطني. وعمل السيد مالهوترا أيضاً مع سيتي بنك ومصرف إيه إن زد جرينداليز والبنك العربي في مناطق جغرافية متعددة في آسيا والشرق الأوسط والمشرق العربي وشمال إفريقيا. كما قاد استراتيجية الأعمال بصفته رئيس الأعمال المحلية والإقليمية لأكثر من 25 عاماً. وهو خريج كلية الهندسة وحاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيتس بيلاني في الهند.

الإدارة (تتمة)

علي أحمد

رئيس الخدمات المصرفية للاستثمار

تاريخ الانضمام: يوليو 2024

السيد علي أحمد هو مصرفي استثماري متمرس، يتمتع بخبرة تزيد عن 30 عامًا في أسواق رأس المال وإنشاء الديون. يتولى حاليًا مسؤولية الإشراف على جميع الخدمات المصرفية الاستثمارية في بنك دبي الإسلامي، والتي تشمل أسواق رأس المال المدين، وحلول التمويل، وأسواق رأس المال للأسهم، والتمويل المهيكل، وجميع معاملات التمويل عبر الحدود. قبل انضمامه إلى بنك دبي الإسلامي، عمل السيد أحمد في بنك ستاندرد تشارترد لمدة 22 عاماً. يتمتع السيد أحمد بسجل حافل ومثبت دولياً في بناء وقيادة فرق أسواق رأس المال المتميزة والحائزة على جوائز في منطقتي أفريقيا والشرق الأوسط. ويُعد من أبرز المساهمين في تطوير ونمو أسواق الدين في الشرق الأوسط منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، حيث قاد وأشرف على تنفيذ صفقات دين تاريخية تجاوزت قيمتها 200 مليار دولار أمريكي، موزعة على أكثر من 250 صفقة، بما في ذلك العديد من الصفقات المبتكرة والرائدة في أسواق مختلفة.

ناقاراج راماكريشنان

رئيس إدارة الائتمان

تاريخ الانضمام: أبريل 2019

السيد ناقاراج راماكريشنان هو مصرفي بارع يتمتع بخبرة مصرفية تتجاوز 30 عاماً. وهو متخصص في إدارة الائتمان والمخاطر في عدد من القطاعات التي تضم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأفراد والخزينة وتمويل الشركات وتمويل المشاريع والتمويل المهيكل والخدمات المصرفية الإسلامية. قبل انضمامه إلى بنك دبي الإسلامي، عمل السيد راماكريشنان لدى بنك الإمارات دبي الوطني وبنك ستاندرد تشارترد وسيتي بنك وبنك أمريكان إكسبريس في آسيا والشرق الأوسط. السيد راماكريشنان خريج كلية التجارة وهو عضو مشارك في معهد المحاسبين القانونيين في الهند.

محمد سعيد أحمد عبدالله الشريف

رئيس الأعمال الدولية و الاستثمار العقاري

تاريخ الانضمام: سبتمبر 1999

السيد محمد الشريف هو مصرفي متمرس يتمتع بخبرة شاملة تزيد عن 36 عاماً في مختلف مجالات العمل المصرفي والمالي. تتركز خبرته بشكل خاص في التمويل والخدمات المصرفية الاستثمارية، حيث يتولى قيادة وتوجيه فرق العمل لتحقيق أقصى عوائد ممكنة، وضمان توافق الجهود مع فلسفة المؤسسة ورسالتها ورؤيتها وأهدافها السنوية. بصفته رئيساً لقطاع الأعمال الدولية والاستثمارات العقارية، يشرف السيد الشريف على التواجد الدولي لبنك دبي الإسلامي، بالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة والاستثمارات العقارية. وقبل انضمامه إلى بنك دبي الإسلامي، شغل السيد الشريف منصب رئيس قسم إشراف البنوك في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بالإضافة إلى توليه عدة مناصب أخرى في مجالات التدقيق المالي والخزينة. يحمل السيد محمد الشريف درجة الماجستير من الجامعة الكاثوليكية الأمريكية، وهو محاسب قانوني معتمد (CPA) من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA).

مصبح القيزي

رئيس الإدارة الرقمية

تاريخ الانضمام: سبتمبر 1999

يتمتع السيد مصبح القيزي بخبرة واسعة في مجال تكنولوجيا المعلومات تزيد عن 34 عاماً. وخلال فترة عمله في بنك دبي الإسلامي، تولى مسؤولية قيادة وتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات، وأمن المعلومات، والعمليات الرقمية للبنك. وشملت مسؤولياته كذلك تطوير وتحسين القنوات المصرفية الإلكترونية. يحمل السيد القيزي درجة البكالوريوس في نظم إدارة المعلومات من جامعة أركنساس في ليتل روك، بالولايات المتحدة الأمريكية.

الإدارة (تتمة)

سعيد وجدي
رئيس إدارة الخزينة

تاريخ الانضمام: يناير 2024

السيد سعيد وجدي مصرفي متمرس يتمتع بخبرة تزيد عن 24 عاماً في القطاع المالي. شغل مؤخرًا منصب نائب الرئيس الأول ورئيس الأسواق العالمية في بنك أبوظبي الأول، حيث أدى دوراً قيادياً رئيسياً في ترسيخ مكانة الأسواق العالمية للبنك كمرجع أساسي بين عملائه الرئيسيين وفي علاقاته الاستراتيجية. قبل انضمامه إلى بنك أبوظبي الأول، كان السيد وجدي عضوًا بارزًا في الفريق القيادي لقسم الأسواق العالمية في بنك أبوظبي الوطني (الذي أصبح الآن بنك أبوظبي الأول) منذ عام 2007. وخلال تلك الفترة، تقلد عدة مناصب قيادية، منها: رئيس مبيعات وتداول الدخل الثابت للأسواق العالمية، والمدير العام ورئيس المبيعات المؤسسية والأسواق الأولية، والمدير التنفيذي ورئيس المبيعات التجارية، والمدير التنفيذي والرئيس العالمي للمبيعات. كما شغل عدة مناصب في مجالس إدارة، وكان رئيسًا لرابطة أسواق رأس المال الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. منذ بداياته المهنية في بنك HSBC الشرق الأوسط وحتى آخر منصب قيادي له في بنك أبوظبي الأول، شارك السيد وجدي في قيادة عملية تحول العديد من المؤسسات المالية، من خلال تطوير وتنفيذ خطط استراتيجية، وإنشاء البنى التحتية اللازمة لتسهيل أنشطة الأسواق العالمية على الصعيدين الإقليمي والدولي. يحمل السيد وجدي درجة بكالوريوس العلوم التطبيقية في إدارة الأعمال من كليات التقنية العليا (عام 1999).

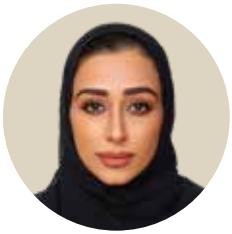

رفيعة محمد عيسى العبار
رئيسة الموارد البشرية

تاريخ الانضمام: يونيو 2006

السيدة رفيعة العبار هي خبيرة متخصصة في إدارة الموارد البشرية، تتمتع بخبرة شاملة تزيد عن 20 عامًا، ومسيرة مهنية متميزة في هذا المجال. وقد بنت مسيرتها المهنية داخل بنك دبي الإسلامي، حيث شغلت مناصب قيادية وإدارية متنوعة في مختلف أقسام الموارد البشرية. ولعبت دورًا محوريًا في صياغة وقيادة استراتيجيات الموارد البشرية الشاملة للبنك. بدأت السيدة العبار مسيرتها المهنية في بنك دبي الإسلامي، وتدرجت في مناصب مختلفة شملت التوطين، والتوظيف، وعمليات الموارد البشرية، والتعلم والتطوير، وإدارة المواهب. وقد ساهمت خبرتها الواسعة في تطوير وتنفيذ مبادرات استراتيجية للموارد البشرية، دعمت نمو البنك وتطوير كوادره البشرية. تحمل السيدة العبار درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال الإلكترونية من كلية دبي التقنية للطالبات في الإمارات العربية المتحدة. وهي أيضًا مدربة مهنية معتمدة، وحاصلة على اعتمادات دولية مرموقة، بما في ذلك اعتماد من "بروفايل إنترناشيونال ليمتد"، واعتماد من معهد التطوير المهني المعتمد (CIPD)، مما يعزز خبرتها في مجال الموارد البشرية.

فارون سود
رئيس إدارة التحول

تاريخ الانضمام: يونيو 2008

السيد فارون سود يمتلك خبرة متعددة الوظائف تزيد عن 36 عامًا مع البنوك الرائدة في المنطقة. عمل مع مجموعة بنك دبي الإسلامي لمدة 19 عامًا في مناصب مختلفة، ويشرف حاليًا على برامج التحول الاستراتيجي للبنك. قبل انضمامه لبنك دبي الإسلامي، كان السيد سود الرئيس الإقليمي للائتمان الاستهلاكي في آسيا وتنفيذ بازل II في مجموعة بنك إيه بي إن امرو، كما عمل في بنك المشرق وستاندرد تشارترد وإرنست آند يونغ في مناطق متعددة في آسيا والشرق الأوسط وأوروبا. يُعد السيد سود محاسبًا قانونيًا، ومحاسبًا عامًا معتمدًا، وحاصلًا على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد مع مرتبة الشرف من جامعة دلهي، الهند.

نعمان رشيد
رئيس إدارة المعلومات

تاريخ الانضمام: مارس 2020

السيد نعمان رشيد يتمتع بخبرة تتجاوز 27 عامًا في تحويل المؤسسات من خلال الابتكار الرقمي. وقد عمل قبل انضمامه إلى بنك دبي الإسلامي لدى نور بنك كرئيس لإدارة تقنية المعلومات والعمليات ولدى بنك باركليز حيث كان مديرًا لتقنية المعلومات والعمليات. وقد عمل السيد نعمان رشيد أيضًا لدى بنك المشرق لمدة 9 سنوات في إدارة محفظة التصميم والتسليم للمنصات التي تواجه المتعاملون لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهو متخصص في تنسيق وتنفيذ الاستراتيجيات الموجهة نحو تحقيق النتائج والرقي بالمؤسسة إلى مؤسسة عالية الأداء مع تحقيق إنجازات ملحوظة. السيد رشيد مؤهل تأهيلًا عاليًا وهو حاصل على شهادتي ماجستير في تقنية المعلومات والإدارة والاستراتيجية.

الإدارة (تتمة)

عمر حياة رحمن

رئيس إدارة الشؤون القانونية

تاريخ الانضمام: مارس 2020

السيد عمر رحمن يتمتع بأكثر من 25 عاماً من الخبرة في ولايات قضائية متعددة لدى شركات المحاماة الدولية والبنوك والشركات الرائدة في كافة أنحاء المنطقة. ويرأس حاليًا إدارة الشؤون القانونية ببنك دبي الإسلامي فريقًا يضم أكثر من 40 محاميًا وموظفًا للدعم. ويقدم الاستشارات بشأن معاملات الاندماج والاستحواذ، والمعاملات المالية المهيكلة المعقدة، والتقاضي والتحكيم مُتعدد الولايات القضائية، وكافة جوانب الشؤون القانونية لبنك مزدحم ينبض بالنشاط. وقد حصل السيد عمر رحمن في عام 2024 على لقب أفضل مستشار قانوني عام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال الخدمات المالية، كما تمت الإشادة به باعتباره جزءًا من قائمة أفضل المستشارين القانونيين في منطقة الشرق الأوسط لعامي 2022 و2023 و 2024 من ليغل 500. وهو محامٍ مؤهل في المملكة المتحدة، وعمل في الجزء الأول من حياته المهنية، لدى شركات المحاماة الدولية سايمونز أند سايمونز وديتونس. يذكر أن السيد رحمن خريج جامعة أكسفورد.

تشاندرا موهان جاناباثي

رئيس إدارة المخاطر للمجموعة

تاريخ الانضمام: أغسطس 2020

السيد تشاندرا موهان جاناباثي يتمتع بخبرة تتجاوز 33 عاماً في تأسيس الأطر والبنى التحتية الخاصة بعمل إدارة المخاطر المؤسسية (بما في ذلك السياسات والنماذج والعمليات) والتي تشمل جميع المخاطر المؤسسية، وعلى وجه الخصوص، مخاطر الائتمان والسوق والسيولة ومعدل الربح والمخاطر التشغيلية والتنظيمية ومخاطر أمن المعلومات وكذلك كافة المخاطر المستجدة والأنظمة. وقد عمل قبل انضمامه إلى بنك دبي الإسلامي في البنك الأهلي المتحد (ش.م.ب) بالبحرين. كما عمل لدى بنك قطر الدولي والبنك التجاري الكويتي وبنك الخليج وبنك سي بي أي كابيتال ماركتس ليميتد (الهند). وهو حاصل على شهادة محلل مالي معتمد ومحاسب قانوني ومدير معتمد للمخاطر المالية، ومدير مخاطر محترف، وشهادة في التمويل الكمي.

ميان محمد نذير

رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة

تاريخ الانضمام: أكتوبر 2005

يشغل السيد ميان نذير منصب رئيس مجموعة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك دبي الإسلامي. وقد ارتبط ببنك دبي الإسلامي منذ عام 2005، حيث تقلد مناصب مختلفة. كما شغل سابقًا منصب الرئيس التنفيذي لشركة دار الشريعة المحدودة. وإلى جانب عمله في البنك، كان عضوًا في مجالس الحوكمة الشرعية للعديد من المؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب آسيا وشرق أفريقيا. خلال مسيرته المهنية الممتدة لأكثر من عشرين عامًا، قاد السيد نذير بنجاح نمو قطاع الصيرفة والتمويل الإسلامي، من خلال تقديم حلول متطورة، وتطوير المنتجات، وهيكلة المعاملات، وتقديم الخدمات الاستشارية الشرعية في جميع مجالات الصيرفة الإسلامية وقطاع التكافل. وكان له دور ريادي في تطوير الاستشارات والخدمات المصرفية والمالية الإسلامية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للخدمات الاستشارية المالية الإسلامية. كما أشرف على هيكلة العديد من المنتجات والمعاملات المالية الإسلامية الرائدة والمبتكرة، بما في ذلك: الصكوك، والتوريق، والتمويل المؤسسي، وتمويل المشاريع، والتمويل القائم على الأصول، وتمويل البنية التحتية، وغيرها.

يُعد السيد نذير مرجعًا رائدًا في القانون التجاري والفقه الإسلامي، وفي مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي. وقبل انضمامه إلى مجموعة بنك دبي الإسلامي، عمل مستشارًا قانونيًا لمجموعة دلة البركة في المملكة العربية السعودية، ومديرًا للشؤون القانونية والتنظيمية في هيئة الاتصالات الباكستانية.

يحمل السيد/ ميان نذير درجة الماجستير في القانون من جامعة كامبريدج في المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في العلوم، ودرجة البكالوريوس المتكاملة في الآداب والحقوق مع مرتبة الشرف في الشريعة والقانون من الجامعة الإسلامية العالمية في باكستان.

الإدارة (تتمة)

عبدالوحيد راتور

رئيس إدارة الامتثال للمجموعة

تاريخ الانضمام: يناير 2022

يتمتع السيد عبد الوحيد راتور بمسيرة مهنية متميزة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود، شغل خلالها مناصب قيادية رفيعة، بما في ذلك منصب رئيس قسم الامتثال، في عدد من البنوك العالمية والإقليمية الكبرى، مثل: سيتي جروب، وبنك ABN AMRO N.V، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك HBL (بنك الهلال الباكستاني سابقًا). إضافةً إلى ذلك، عمل السيد راتور في مجال الرقابة المصرفية، حيث شغل منصب المدير التنفيذي لإشراف البنوك والتأمين في سلطة تنظيم الخدمات المالية بسوق أبوظبي العالمي. شغل السيد راتور سابقًا منصب رئيس لجنة الامتثال في اتحاد مصارف الإمارات، ولا يزال عضوًا فيها. يحمل السيد عبد الوحيد راتور درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية إنسياد (INSEAD)، ودرجة الماجستير في التمويل والقانون المالي من جامعة لندن. وهو عضو مجلس إدارة معتمد من معهد المديرين (IoD) في لندن. كما يحمل شهادة في التكنولوجيا المالية (FinTech) من جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة.

فولكان بيكينس

رئيس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة

تاريخ الانضمام: نوفمبر 2020

السيد فولكان بيكينيس يتمتع بخبرة مصرفية دولية تتجاوز 25 عامًا في مجالات الحوكمة والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والتي اكتسبها من خلال عمله لدى مؤسسات كبيرة متعددة الجنسيات في تركيا والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية (مثل بنك إتش إس بي سي والبنك الوطني السعودي)، والعديد من المشاريع الخاصة والتدقيق والمخاطر وضمان العناية الواجبة والمهام الاستشارية التي قادها في أكثر من 15 دولة مختلفة. وقد ساعدته قدرته على إجراء التشخيص التنظيمي من خلال نهج ضمان نظامي، مع المحافظة على الكفاءة والسرعة والمرونة، على إعادة هيكلة وحدة التدقيق الداخلي للمجموعة لتلعب دورًا استراتيجيًا وأن تقوم بتزويد مجلس الإدارة برؤية مستقلة على أنشطة البنك وبيئته الرقابية. السيد فولكان بيكينيس متحدث معروف في مؤتمرات جمعية المدققين الداخليين بدولة الإمارات العربية المتحدة حيث يدعم الدور التقدمي الدائم لتطور مهنة التدقيق الداخلي. وهو حاصل على بكالوريوس في الهندسة الكهربائية والإلكترونية والشهادات المهنية ذات الصلة.

أحمد هيكل

رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

تاريخ الانضمام: أغسطس 2007

يشغل السيد أحمد هيكل حاليًا منصب رئيس التدقيق الشرعي الداخلي في بنك دبي الإسلامي. ويتمتع بخبرة واسعة تزيد عن 25 عامًا في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، مع تركيز خاص على التدقيق الشرعي، والامتثال، والحوكمة الشرعية. يتولى السيد هيكل مسؤولية الإشراف على التخطيط الاستراتيجي للتدقيق الشرعي، والامتثال التنظيمي، وإعداد تقارير التدقيق الشاملة، وذلك عبر جميع عمليات البنك وشركاته التابعة والشقيقة. وقبل توليه منصبه الحالي، شغل منصب رئيس الامتثال الشرعي في بنك دبي الإسلامي، حيث أسهم بشكل كبير في تطوير وتنفيذ معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن الهيئة العليا الشرعية ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وضمان التزام البنك بالمبادئ الشرعية والمعايير التنظيمية. يُعد السيد هيكل عضوًا فاعلًا في مجموعة العمل للتدقيق الشرعي الداخلي واللجنة الزكوية بالهيئة الإسلامية للمحاسبة والمراجعة (أيوفي)، حيث يشارك بفاعلية في صياغة وتطوير المعايير المهنية للقطاع. كما يشغل منصب نائب رئيس اللجنة الشرعية الموحدة للفحص، التي تشرف على الامتثال الشرعي للأوراق المالية المدرجة في كل من سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية. وتشمل خبرته الواسعة قيادة عمليات التدقيق الشرعي المستقلة، وإدارة الامتثال الشرعي، والتخفيف من مخاطر عدم الامتثال الشرعي. من بين إنجازات السيد هيكل الرئيسية: التنفيذ الناجح لمعايير الآيزو 9000، وتخصيص حل "تيم-مايت" (TeamMate) المعلوماتي لعمليات التدقيق الشرعي، والإشراف على عمليات توزيع الأرباح وحسابات الزكاة في بنك دبي الإسلامي. يحمل السيد هيكل شهادة المستشار والمدقق الشرعي المعتمد (CSAA) من أيوفي، وشهادة مدقق رئيسي لمعيار الآيزو 9001:2015. وهو يواصل حاليًا دراساته العليا للحصول على درجة الدكتوراه في التمويل الإسلامي من الجامعة الدولية بالمدينة المنورة. يُعتبر السيد هيكل قائدًا فكريًا مرموقًا في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وقد قدم برامج تدريبية متخصصة لمؤسسات حول العالم، وشارك كمتحدث رئيسي في العديد من المؤتمرات الدولية، مما عزز مكانته كخبير في هذا المجال. وتستمر قيادته في تعزيز مكانة بنك دبي الإسلامي كمؤسسة رائدة في قطاع الصيرفة الإسلامية.

الإدارة (تتمة)

لجان الإدارة

تؤدي لجان الإدارة في بنك دبي الإسلامي دوراً محورياً في إطار الحوكمة المؤسسية في البنك من خلال ضمان الرقابة الفعالة والتوجيه والكفاءة التشغيلية. ويتم تكليف هذه اللجان بمسؤوليات محددة تتوافق مع أهداف ومتطلبات البنك التنظيمية، مما يسهل اتخاذ القرارات المستنيرة وإدارة المخاطر. وتعمل كل لجنة وفق أسس مرجعية محددة تحدد مسؤولياتها وتشكيلها وإجراءات عملها، مما يضمن المساءلة والشفافية في أداء أنشطتها. تجري كل لجنة تقييماً ذاتياً ومراجعة لأسسها المرجعية على أساس سنوي للتأكد من أن اللجنة تؤدي مهامها بفعالية وتظل مناسبة لأغراضها.

فيما يلي قائمة باللجان الإدارية الرئيسية التي يرأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة وملخص بمسؤولياتها:

اسم اللجنة	ملخص المسؤوليات
لجنة إدارة الائتمان	اتخاذ القرارات الائتمانية من خلال الموافقة أو التوصية بطلبات الائتمان ومراقبة الأنشطة الائتمانية
لجنة التحصيل وإدارة القروض المتعثرة	تساعد الإدارة في الإشراف على القروض التي يديرها فريق إدارة الحسابات الخاصة ببنك دبي الإسلامي.
لجنة الاستثمار	تشرف على الأنشطة الاستثمارية لبنك دبي الإسلامي ومحفظة الاستثمار لضمان إدارتها بحكمة وتوافقها مع استراتيجية بنك دبي الإسلامي وإطار إدارة المخاطر.
لجنة إدارة المخاطر	تتولى الإشراف على مجال إدارة المخاطر وتنفيذ إطار إدارة المخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة والسياسات ذات الصلة مع توجيه ثقافة إدارة المخاطر داخل بنك دبي الإسلامي. يتم دعم هذه اللجنة من قبل لجان فرعية مختلفة ترفع تقاريرها إلى اللجنة بما في ذلك لجنة إدارة المخاطر النموذجية ولجنة إدارة أمن المعلومات ومجلس حوكمة البيانات.
لجنة الأصول والخصوم	تضمن التخطيط الكافي والتوجيه والتحكم في تدفق ومستوى ومزيج وتكلفة وعائد أصول وخصوم بنك دبي الإسلامي لضمان بقاء مخاطر السيولة ومعدل الربح ضمن حدود تقبل المخاطر المعتمدة.
لجنة الاستدامة للإدارة	تشرف وتوجه تنفيذ رؤية واستراتيجية الاستدامة لبنك دبي الإسلامي فيما يتعلق باعتبارات الحوكمة البيئية والمجتمعية ذات الصلة والمبادرات الداعمة التي يتخذها بنك دبي الإسلامي.
لجنة الامتثال	تعمل كمنتدى لمناقشة مسائل الامتثال على مستوى المؤسسة ومواكبة تطورات ومبادرات الامتثال التي يتعهد بها بنك دبي الإسلامي لضمان أن تكون أنظمة الامتثال الخاصة به قوية وفعالة ومناسبة لأغراض المحافظة على سمعة البنك ومتانة عملياته.
لجنة المخصصات وانخفاض القيمة	تساعد الإدارة في الوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بضمان التقييم الحكيم واتخاذ القرارات فيما يتعلق بأي انخفاض في القيمة والمخصصات التي يقر بها بنك دبي الإسلامي فيما يتعلق بمحافظ التمويل والصكوك والعقارات والاستثمارات (بما في ذلك الأسهم والصناديق الاستثمارية والمؤسسات التابعة والشريكة).
لجنة الرقمنة	تشرف على جهود التحول الرقمي الشاملة لبنك دبي الإسلامي والتي تهدف إلى تحويل بنك دبي الإسلامي إلى بنك ذكي رقمياً، مما يضمن التقدم الرقمي والمنفعة المالية.
لجنة تقنية المعلومات	تشرف على المشروعات والمبادرات التقنية الأساسية لبنك دبي الإسلامي، بما في ذلك المشروعات المتعلقة بالأنظمة الأساسية والبنية التحتية والمدفوعات والمخاطر والمشروعات التنظيمية والمتعلقة بالامتثال.

الإدارة (تتمة)

المكافآت

توجه سياسة المكافآت للبنك عملية تطوير وتنفيذ برامج المكافآت والتقدير لبنك دبي الإسلامي بهدف جذب وإبقاء وإشراك المواهب المطلوبة لتحقيق استراتيجية الأعمال للبنك، بما يتماشى مع تدابير المخاطر الحكيمة وقواعد ومبادئ ومعايير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

فيما يلي بعض المبادئ الرئيسية التي تبنتها فلسفة المكافآت لبنك دبي الإسلامي:

- يجب إدارة إجمالي المكافآت مع الأخذ في الاعتبار التوازن بين القدرة التنافسية الخارجية والقدرة على تحمل التكاليف، وبيئة الأعمال الخارجية، والصحة المالية للبنك، وعوامل المخاطر التي تؤثر على استدامة البنك وحدود مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. لهذا الغرض، يتم مراجعة معايير السوق على أساس سنوي للتحقق من اتجاهات المزايا والتعويضات السائدة في السوق والمواءمة معها، عند الاقتضاء.
- تركز فلسفتنا الخاصة بالمكافآت على إجمالي المكافآت. تم تصميم هياكل الأجور في بنك دبي الإسلامي لتحفيز السلوكيات المرغوبة بها والسلوك المتوقع من الموظفين.
- يتيح تمرين إدارة الأداء الذي يتم إجراؤه على نطاق المؤسسة تقييم الأداء الفردي مقابل مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية المخصصة لذلك، والذي يُترجم بعد ذلك إلى مكافأة تعتمد على الأداء الشخصي. ويلعب الأجر المتغير دورًا هامًا في نهج الأجر مقابل الأداء لدينا. هذا وتشمل عناصر الأجر المتغير الحالية، مكافأة أداء تقديرية للموظفين المؤهلين وحوافز المبيعات. وبناءً على طبيعة الدور الوظيفي ونوع المكافأة، يكون الموظفون مؤهلين إما للحصول على مكافأة الأداء أو حوافز المبيعات.
- تم تصميم برامج حوافز المبيعات بهدف منع سوء البيع أو المخاطرة غير المعقولة أو تضارب المصالح أو أي سلوك غير مسؤول آخر. تركز برامج الحوافز على عدم تشجيع الممارسات غير الأخلاقية ومكافأة السلوك الإيجابي. تؤكد آلية الاسترداد والإرساء في هيكل الحوافز لدينا على التزامنا بالمساءلة وحماية المتعاملين وتخفيف المخاطر من خلال تجنب المكافآت غير المستحقة.
- تم تصميم مكافأة الأداء السنوية لتشجيع وتحفيز الأداء العالي من خلال ربط المكافآت بالأداء. وهي مستمدة من مبدأ خلق القيمة الذي يشجعه بنك دبي الإسلامي والأداء الفردي للموظفين. اعتبارًا من عام 2023، تم دمج خطة المكافآت المؤجلة، التي تم تطويرها بناءً على مبادئ ومعايير المكافآت والتعويضات السليمة والإدارة الحكيمة للمخاطر، في نموذج المكافآت بهدف ربط الأجور المتغيرة للإدارة العليا والموظفين والأدوار المحددة الأخرى مع الأفق الزمني للمخاطر المرتبطة بها. تُستحق سداد المكافآت المؤجلة على مدى ثلاث سنوات من تاريخ المكافأة وتخضع لتعديل الأداء والفقدان والمصادرة والاسترداد بموجب أحداث وشروط معينة. يهدف هذا النهج إلى تحفيز الأداء المستدام، ومواءمة مصالح أصحاب المصلحة الرئيسيين مع النجاح الشامل لبنك دبي الإسلامي واستقراره على المدى الطويل، مع تعزيز إطار التعويضات والمكافآت المتوافق مع المخاطر وتعزيز الاحتفاظ بالموظفين.
- تماشيًا مع أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يجب ألا تتجاوز المكافآت الفردية السنوية للإدارة العليا والموظفين 100% من الجزء الثابت من إجمالي تعويضات الموظف، ما لم يسعى بنك دبي الإسلامي إلى زيادة هذه المستويات إلى نسبة 150% بموافقة من مجلس الإدارة أو ما يصل إلى 200% بموافقة المساهمين. تخضع مكافأة الأداء السنوية لتعديل المخاطر اللاحقة في شكل تعديلات خلال السنة، كجزء من عملية تعويضات نهاية السنة، بعد الاستحقاق، أو بعد دفع المكافآت. يجب أن تكون فترة الاسترداد المطبقة هي الفترة اللاحقة إما بعد ثلاث (3) سنوات من تاريخ السداد أو تاريخ منح المكافأة ذات الصلة. ويمكن تطبيق تسوية المخاطر اللاحقة على أساس فردي أو جماعي، اعتمادًا على ظروف الحدث وفي مجموعة من الظروف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إعادة صياغة جوهرية أو تراجع النتائج المالية للفترة ذات الصلة، أو الاحتيال أو الإهمال الجسيم من قبل موظف واحد أو مجموعة من الموظفين، أو الخطأ الجوهري أو الإخفاق في مراقبة إدارة المخاطر.
- تقوم لجنة المكافآت والترشيحات بمراجعة واعتماد والإشراف على تنفيذ السياسات العامة للمكافآت وفقًا لكافة الأنظمة والمعايير ذات الصلة بما في ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، مراجعة سياسة المكافآت والموافقة عليها، والموافقة على تعويضات الإدارة العليا وكذلك مراجعة تقييم الأداء السنوي للرئيس التنفيذي للمجموعة ورفع توصية بشأنها إلى مجلس الإدارة.

الإدارة (تتمة)

مكافآت الإدارة العليا

		درهم إماراتي بالمليون
	مكافآت ثابتة	
1	عدد الموظفين	21[1]
2	إجمالي المكافآت الثابتة (3 + 5 + 7)	40.79
3	منها: نقدية	40.79
4	منها: مؤجلة	-
5	منها: أسهم أو أدوات مرتبطة بالأسهم	-
6	منها: مؤجلة	-
7	منها: أشكال أخرى	-
8	منها: مؤجلة	-
	المكافآت المتغيرة	
9	عدد الموظفين	21[1]
10	إجمالي المكافآت المتغيرة (11 + 13 + 15)	63.51
11	منها: نقدية	63.51
12	منها: مؤجلة	35.16
13	منها: أسهم أو أدوات مرتبطة بالأسهم	-
14	منها: مؤجلة	-
15	منها: أشكال أخرى	-
16	منها: مؤجلة	-
	إجمالي المكافآت (2+10)	**104.30**[2]

1 يتضمن ذلك 19 موظفًا نشطًا حاليًا يشغلون مناصب في الإدارة العليا و2 من أعضاء الإدارة العليا غادروا بنك دبي الإسلامي خلال عام 2024.

2 في عام 2024، تلقى عضو واحد (1) من الإدارة العليا الذي غادر البنك مكافأة نهاية خدمة بقيمة 201,845 درهم إماراتي والتي لم يتم إدراجها أعلاه.

التفاصيل الإضافية المتعلقة بسياسة ونظام المكافآت الخاصة بالبنك، بما في ذلك كيفية تحديدنا للإدارة العليا ومتخذي المخاطر الرئيسيين، وسياسة المكافآت المؤجلة متاحة في تقرير الركيزة الثالثة.

نظام الرقابة الداخلي

يؤكد مجلس الإدارة مسؤوليته عن تطبيق ومراجعة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية للبنك.

تقع المسؤولية الأساسية عن تحليل ومراجعة المخاطر وتحديد وتنفيذ الضوابط الداخلية المناسبة على عاتق الأقسام التي تتحمل المخاطر، وبالتالي يتولى رؤساء هذه الأقسام المعنيون هذه المسؤولية. تقوم لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة مع لجنة التدقيق للمجلس وإدارة المخاطر للمجموعة وإدارة الامتثال للمجموعة وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة وإدارة التدقيق الشرعي الداخلية بتوفير المستويين الثاني والثالث من التأكيد بشأن مدى كفاية إطار عمل نظام الرقابة الداخلية داخل بنك دبي الإسلامي.

البيئة الرقابية

البيئة الرقابية

يدرك مجلس الإدارة بصفته مسؤولاً عن بيئة الرقابة في بنك دبي الإسلامي وفعاليتها، أهمية وجود نظام رقابة داخلي قوي لضمان قدرة البنك على تلبية توقعات أصحاب المصلحة وتحقيق أهداف الأداء والامتثال. ويلتزم بنك دبي الإسلامي بالتحسين المستمر في أنشطته الرقابية والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها والتي تم تضمينها في نظام الرقابة الداخلي للبنك.

تم تصميم نظام الرقابة الداخلية للبنك لضمان النزاهة والامتثال التامين مع المراعاة الواجبة لأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فيما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والامتثال والتدقيق الداخلي الصادرة في 2018 ومعيار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في عام 2020. ويستند النظام إلى نموذج دفاع مكوّن من خطوط دفاع ثلاثة كما هو موضح أدناه:

- يتألف **خط الدفاع الأول** من وحدات الأعمال، والتي بالرغم من كونها هامة بالنسبة للمعاملات التجارية، إلا أنها الأكثر عرضة للمخاطر. ويعد خط الدفاع الأول هذا مسؤولاً ومسائلاً عن تحديد وتقييم والسيطرة على المخاطر المرتبطة بأنشطته.
- يتمثل **خط الدفاع الثاني** في وحدات الدعم والوحدات الرقابية المستقلة (والتي تتألف بشكل أساسي من إدارة مخاطر المجموعة، وإدارة الامتثال للمجموعة، وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية)، والتي تحافظ على علاقة وثيقة مع وحدات الأعمال لضمان تحديد المخاطر وإدارتها بشكل مناسب بما يتماشى مع مستويات وحدود تقبل المخاطر المعتمدة لدى بنك دبي الإسلامي. يعمل خط الدفاع الثاني بشكل وثيق مع خط الدفاع الأول لخلق رؤية على مستوى المؤسسة بشأن المخاطر المادية والمحافظة على بيئة رقابة قوية، بما في ذلك ضمان إدارة قوية للمخاطر والامتثال وموثوقية المعلومات المالية وغير المالية.
- يتكون **خط الدفاع الثالث** من وحدات ضمان الامتثال المستقلة للبنك. تقوم إدارة التدقيق الداخلي لمجموعة بنك دبي الإسلامي بشكل مستقل بتقييم فعالية العمليات التي تم إنشاؤها في خط الدفاع الأول والثاني وفقًا لميثاق التدقيق الداخلي المعتمد من مجلس الإدارة. وتجري إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة عمليات تدقيق شرعي مستقلة للتأكد من أن أنشطة ومعاملات بنك دبي الإسلامي متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تتبنى نهجاً قائماً على مستوى المخاطر فيما يتعلق بأنشطة الرقابة والضمان الخاصة به، مما يضمن المراقبة المناسبة، وعند الاقتضاء، يتم الاستعانة بتدابير التخفيف من وطأة المخاطر وفقاً لمستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك. يتيح ذلك أن تكون أنشطة الرقابة والضمان متوافقة استراتيجيًا وتشغيلًا مع المخاطر التي يواجهها البنك.

للتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية، حرص مجلس الإدارة على أن تتمتع الوحدات المكلفة بمهام ومسؤوليات الرقابة بالاستقلالية المطلوبة والوصول المناسب إلى المعلومات لتنفيذ مسؤولياتها بشكل فعال. كما تقوم وحدات الرقابة الداخلية بالتنسيق مع كيانات المجموعة، وفقًا لإطار حوكمة الشركات التابعة والشركات المنتسبة، لضمان إدارة المخاطر المادية بشكل فعال على مستوى المجموعة.

تتشكل البيئة الرقابية للبنك وفقًا للتعليمات العليا التي حددها مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تعكس أهمية النزاهة والقيم الأخلاقية والشفافية وإدارة المخاطر والامتثال. وقد تم دمج هذه التعليمات في القيم المؤسسية لبنك دبي الإسلامي ويتم تنفيذها من خلال العديد من السياسات مثل تطبيق مدونة قواعد السلوك المهني للموظفين، والتي يُتوقع من كل موظف الإقرار والالتزام بها على أساس سنوي.

تدعم السياسات الاستراتيجية والتشغيلية للبنك الحوكمة المؤسسية والرقابة عليه، بما في ذلك إطار إدارة المخاطر الشامل المعتمد من قبل مجلس الإدارة والذي يحكم:

(1) بيان تقبل وحدود تحمل المخاطر لبنك دبي الإسلامي؛
(2) السياسات والإجراءات لتحديد وتخفيف وإدارة المخاطر الجوهرية؛
(3) الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر داخل بنك دبي الإسلامي؛
(4) التخطيط للطوارئ واختبارات التحمل.

نظام الرقابة الداخلي (تتمة)

هناك عدد من أنشطة الرقابة التي يقوم بها البنك مثل:
(1) آليات ملائمة للضوابط والضمانات (بما في ذلك الفصل بين المهام)؛
(2) حماية الوصول إلى واستخدام السجلات وموجودات البنك واستثماراته؛
(3) الهياكل المناسبة لتفويض السلطات والموافقة؛
(4) ضمان وضوح الأدوار والمسؤوليات؛
(5) عمليات التسوية والمراجعة.

يضمن إطار الحوكمة والسياسات والعمليات في بنك دبي الإسلامي التنفيذ والمراقبة والإبلاغ الفعال للامتثال باللوائح المعمول بها في دولة الإمارات. يتم تحديد وإبلاغ ومعالجة أي انحرافات فورًا لضمان الاستمرار في التوافق مع التوقعات التنظيمية. وفي إطار الممارسة القياسية، يتم تصعيد أي مشاكل جوهرية للإدارة أو المجلس أو لجنة المجلس وإلى السلطات التنظيمية ذات الصلة، حسب الاقتضاء، وذلك في روح التزام البنك بالشفافية الكاملة تجاه جميع أصحاب المصلحة. لم يتم رصد أو الإبلاغ عن أي انتهاكات جوهرية.

إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن ضمان تطبيق إطار ومنظومة شاملة وملائمة وفعالة لإدارة المخاطر داخل بنك دبي الإسلامي. ويتم دعم مجلس الإدارة في أداء واجبات مراقبة المخاطر الخاصة به من قبل لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة ولجنة إدارة المخاطر التابعة للإدارة ووحدة إدارة المخاطر للمجموعة. ويقوم مجلس الإدارة باعتماد بيان تقبل المخاطر للبنك (المتوافق مع استراتيجية البنك)، والإطار الشامل لإدارة المخاطر وسياسات المخاطر الجوهرية ويراقب من خلال لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة عن كثب أنشطة إدارة مخاطر البنك وملف المخاطر لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة عند الاقتضاء.

تشمل مسؤوليات وحدة إدارة المخاطر بالمجموعة ما يلي، على سبيل المثال لا الحصر:
(أ) تطبيق النهج العام لإدارة المخاطر لبنك دبي الإسلامي والاستراتيجيات والإطار والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة؛
(ب) ضمان الإشراف المستمر على كافة جوانب المخاطر على مستوى المجموعة بما في ذلك تحديد المخاطر والمراقبة والإبلاغ وإعداد التقارير والتصعيد؛
(ج) دمج عنصر المسؤولية البيئية والاستدامة والحوكمة ضمن إطار إدارة المخاطر في البنك من خلال تطوير سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية؛
(د) تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر والوقاية منها وإدارتها على مستوى البنك؛
(هـ) توفير التوجيه والإرشادات والتدريب والوعي فيما يتعلق بالمخاطر؛
(و) تشغيل آلية فعالة للإبلاغ ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تعطي نظرة شاملة عن جميع المخاطر الجوهرية على مستوى المجموعة.

واصل بنك دبي الإسلامي تعزيز وتقوية إدارة المخاطر من خلال العديد من المبادرات على سبيل المثال لا الحصر:
- تعزيز التوافق بين استراتيجية الأعمال والمخاطر.
- دمج المخاطر بشكل أعمق في هياكل المكافآت من خلال توسيع المؤشرات الرئيسية للأداء القائمة على المخاطر لمتخذي المخاطر الرئيسيين لتعزيز ثقافة مخاطر أكثر مرونة.
- إنشاء وظائف متخصصة ضمن إدارة مخاطر المجموعة لمخاطر سلوك السوق، والمخاطر الطرفية، ومخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لضمان التركيز المستمر على هذه الأنواع المستحدثة من المخاطر.
- تحسين نضج إدارة أطر العمل النموذجية لإدارة المخاطر

تُدار وظيفة إدارة مخاطر المجموعة من قبل رئيس إدارة المخاطر للمجموعة الذي يرفع تقاريره وظيفيًا إلى لجنة المخاطر والحوكمة مع الحفاظ على تنسيق وثيق مع الإدارة العليا ووحدات الأعمال.

كيفية معالجة وظائف الرقابة الداخلية للمشاكل الجوهرية في الشركة أو تلك المفصح عنها في التقارير والحسابات السنوية
في حالة المسائل الجوهرية أو فجوات الرقابة المحددة من قبل وظائف الرقابة الداخلية، يتم إعداد تقرير بشأن الموضوع وتقديمه إلى لجنة المخاطر والحوكمة أو لجنة التدقيق للمجلس؛ وتتخذ الإدارة التدابير اللازمة للتعامل مع كل حالة، بما في ذلك تقديم التوضيحات اللازمة، واتخاذ الإجراءات التخفيفية المطلوبة للتعامل مع هذه الحالات.

تستمر وظائف الرقابة الداخلية في رفع التقارير إلى لجان المجلس ذات الصلة على الأقل على أساس ربع سنوي، وكلما تطلبت المعلومات الجوهرية اهتمام المجلس. تتناول هذه التقارير جميع مجالات المخاطر بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيلية وسلوك السوق والتكنولوجيا، و أمن المعلومات.

الامتثال

يعمل بنك دبي الإسلامي كمؤسسة مالية مرخصة تخضع لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المعمول بها، وقرارات مجلس الوزراء، واللوائح والتعليمات التنظيمية الأخرى الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. يلتزم البنك بالامتثال لقوانين وأنظمة العقوبات المعمول بها في دولة الإمارات والأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى القوانين واللوائح المحلية للعقوبات في الدول التي يعمل فيها البنك. يلتزم بنك دبي الإسلامي ويعمل من أجل الوصول لامتثال تام بجميع المتطلبات التنظيمية والمعايير الدولية. كما يلتزم البنك بالحفاظ على علاقة تنظيمية قوية مع جميع سلطاته التنظيمية على مبدأ الثقة والانفتاح والشفافية.

يظل مجلس الإدارة المسؤول في النهاية عن ضمان عمل البنك ضمن إطار امتثال قوي. يدعم المجلس لجنة المخاطر والحوكمة، ولجنة الامتثال الإدارية، ووظيفة الامتثال في المجموعة في أداء هذه المسؤولية. يوافق المجلس على قابلية المخاطر للامتثال للبنك والسياسات ذات الصلة التي تحدد الحد الأدنى من المعايير التي ستضمن استمرار البنك في أنشطته المصرفية وفقًا للتوقعات التنظيمية.

نظام الرقابة الداخلي (تتمة)

لدى بنك دبي الإسلامي إدارة امتثال مستقلة ودائمة وفعالة، تتولى مسؤولية إدارة مخاطر الامتثال على مستوى المجموعة. توجد لدى البنك سياسة امتثال معتمدة من مجلس الإدارة، تحدد بوضوح استقلالية وظيفة الامتثال، وتفويضها، وأدوارها، ومسؤولياتها. وفي حين أن الامتثال يقع ضمن مسؤولية كل موظف في البنك، فإن إدارة الامتثال في المجموعة تتولى المسؤولية الرئيسية عن:

- تصميم وتنفيذ الإطار العام للامتثال في البنك.
- تعزيز ثقافة الامتثال في جميع أنحاء المؤسسة.
- كشف أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار.
- الإبلاغ عن الأنشطة والمعاملات المشبوهة للسلطات التنظيمية.
- الامتثال للعقوبات.
- مراقبة الامتثال للوائح الجديدة والقائمة.
- تقديم التوجيه والاستشارات المتعلقة بالامتثال.
- رفع التقارير للإدارة العليا ولجنة المخاطر والحوكمة لتوفير رؤية شاملة للامتثال على مستوى المجموعة.

واصل بنك دبي الإسلامي تعزيز وتقوية إطار الامتثال من خلال مبادرات تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- تحديث السياسات والعمليات للاستمرار في محاذاتها مع أفضل المعايير المحلية والدولية وظروف الأعمال والبيئة المتغيرة للمخاطر.
- التحسينات المستمرة لأنظمة الجرائم المالية لتحسين قدرات الكشف والوقاية والإبلاغ.
- تحسينات في منهجيات تقييم المخاطر المبنية على نهج قائم على المخاطر.
- تعزيز الإشراف على مستوى المجموعة من خلال جهود التعاون والتنسيق المحسّنة.
- التركيز المستمر على تدريب وتوعية الموظفين في بنك دبي الإسلامي.

تُدار إدارة الامتثال في المجموعة من قبل مدير الامتثال للمجموعة الذي يرفع تقاريره إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة ولديه وصول مباشر إلى المجلس من خلال لجنة المخاطر والحوكمة.

الرقابة الشرعية

تمثل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك جزءًا لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية لبنك دبي الإسلامي (كجزء من خط الدفاع الثاني) وإطار الحوكمة الشرعية. يتضمن دور إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك الإشراف والمراقبة على امتثال البنك بالشريعة الإسلامية وتقديم المشورة والمساعدة للبنك على صلة بالمسائل المتعلقة بالامتثال لأحكام الشريعة وذلك تحت إشراف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

يتم تضمين المعلومات المتعلقة بالامتثال للشريعة والمخاطر ذات الصلة في التقارير ذات الصلة التي يتم رفعها إلى لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس. وتدعو لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية لتقديم ومناقشة الأنشطة المتعلقة بالامتثال لأحكام الشريعة التي تقوم بها إدارة الرقابة الشرعية الداخلية. يعمل رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية بشكل وثيق وتحت إشراف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية فيما يتعلق بجميع الأمور المتعلقة بالامتثال أو تطبيق مبادئ الشريعة. تقوم وحدة الامتثال بالشريعة لإدارة الرقابة الشرعية الداخلية بالإبلاغ ورفع تقارير إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية والرئيس التنفيذي للمجموعة عن الأمور المتعلقة بالامتثال بمبادئ الشريعة، والأنظمة والفتاوى والأجوبة الشرعية الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية والقرارات والمعايير الصادرة عن الهيئة العليا للشريعة الإسلامية. تماشيًا مع إطار الحوكمة الشرعية، يتم دمج عمل وحدة الامتثال الشرعي ضمن الوظائف الشاملة للامتثال في بنك دبي الإسلامي، ويكون لرئيس الامتثال الشرعي خط تواصل غير مباشر مع مدير الامتثال في المجموعة.

واصل بنك دبي الإسلامي تعزيز وتقوية إطار الحوكمة الشرعية من خلال العديد من المبادرات بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- مراجعة فعالية إطار الحوكمة الشرعية وفقًا لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- تعزيز التفاعلات مع وظائف الرقابة الشرعية للمؤسسات التابعة والمنتسبة (بالقدر المطلوب).
- تعزيز المعرفة الشرعية في بنك دبي الإسلامي من خلال تحسين برامج التعلم والتثقيف.
- تطوير نظام معلومات لقياس وتقييم والإبلاغ عن مخاطر عدم الامتثال الشرعي.
- تسهيل التنسيق والتفاعل بين الإدارة العليا والجهات التنظيمية والمنظمات الأخرى واضعة المعايير للمؤسسات المالية الإسلامية.

يتم قيادة إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة من قبل رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة الذي يرفع تقاريره إلى لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة، وفيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالامتثال الشرعي والمراجعة والموافقات الشرعية، تخضع الإدارة لإشراف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

التدقيق الداخلي

تهدف إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في بنك دبي الإسلامي إلى تعزيز قدرة البنك على خلق القيمة وحمايتها والحفاظ عليها، وذلك من خلال تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بضمانات مستقلة وموضوعية وقائمة على تقييم المخاطر، بالإضافة إلى تقديم المشورة والرؤى. وتساعد إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة على تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية، من خلال اتباع نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، والضوابط الداخلية، وعمليات الحوكمة.

لضمان الاستقلالية التامة، يتبع رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة إداريًا ووظيفيًا لجنة التدقيق للمجلس، ويتمتع بمكانة تنظيمية تمكنه من أداء مسؤوليات التدقيق الداخلي دون أي تدخل من الإدارة. وللحفاظ على استقلالية موظفي إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة عند أداء مهامهم، يتمتع المدققون الداخليون باستقلالية تنظيمية عن جميع الوظائف الأخرى في بنك دبي الإسلامي، ولا يتم تكليفهم بأي أنشطة تشغيلية يومية للبنك، ولا يُتوقع منهم المشاركة فيها.

تلتزم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة باللوائح التنظيمية المتعلقة بالتدقيق الداخلي الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، بالإضافة إلى العناصر الإلزامية في المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والمتطلبات الموضوعية لمعهد المدققين الداخليين.

تنفذ إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة مسؤولياتها وفقًا لميثاق التدقيق الداخلي المعتمد من قبل لجنة التدقيق للمجلس (والمتاح للجمهور على الموقع الإلكتروني للبنك). وتُجرى عمليات التدقيق الداخلي على مدار العام وفقًا لخطة التدقيق السنوية المعتمدة من قبل لجنة التدقيق. تشارك مجموعة التدقيق الداخلي أيضًا في المراجعات والتحقيقات الإلزامية التي تطلبها الجهات الرقابية، وتنفذ المهام والتحقيقات

نظام الرقابة الداخلي (تتمة)

الخاصة عند الضرورة. يتم توثيق جميع ملاحظات التدقيق التي تحدد فجوات الرقابة وفرص تحسين العمليات والضوابط، بالإضافة إلى الإجراءات التصحيحية المتفق عليها مع الإدارة، في تقارير التدقيق الداخلي، والتي يتم تقديمها إلى لجنة التدقيق للمجلس. وتتم متابعة ملاحظات التدقيق غير المعالجة بشكل فعال من قبل مجموعة التدقيق الداخلي، مع تقديم تحديثات دورية عن حالة التنفيذ إلى كل من الرئيس التنفيذي للمجموعة ولجنة التدقيق للمجلس.

واصل بنك دبي الإسلامي تعزيز وتقوية وظيفة التدقيق الداخلي من خلال مبادرات مختلفة، شملت على سبيل المثال لا الحصر:

- إجراء تقييم جاهزية لضمان امتثال إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة للمعايير الدولية الجديدة للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، والمقرر دخولها حيز التنفيذ في يناير 2025.
- تحديث منهجية التدقيق وإجراءات عمل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة لتتماشى مع المتطلبات المحدثة للمعايير الدولية الجديدة للتدقيق الداخلي.
- توفير فرص التطوير المهني الداخلي والخارجي لموظفي إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، بهدف تعزيز مهاراتهم وكفاءاتهم، وتعزيز الخبرات، ودعم التحسين المستمر للأداء.
- تنفيذ آلية قوية لضمان الجودة لتعزيز المراقبة المستمرة، ودفع عجلة التحسين المستمر لممارسات إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، بما يتماشى مع برنامج ضمان الجودة والتحسين.
- تعزيز الإشراف على المؤسسات التابعة والمنتسبة من منظور التدقيق الداخلي، من خلال إجراء عمليات تدقيق فعالة قائمة على تقييم المخاطر، وضمان التوافق مع معايير المجموعة، وتقديم الدعم الكافي لفرق التدقيق المحلية.

يقود إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة، والذي يتبع وظيفيًا إلى لجنة التدقيق للمجلس، مع الحفاظ على تنسيق وثيق مع الإدارة العليا والوظائف التشغيلية. في عام 2024، اجتمع رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة مع لجنة التدقيق للمجلس عشر (10) مرات.

التدقيق الشرعي الداخلي

بالإضافة إلى إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، تشكل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي جزءًا لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية لبنك دبي الإسلامي (كجزء من خط الدفاع الثالث) وإطار الحوكمة الشرعية. ويقدم القسم ضمانًا مستقلاً وموضوعيًا يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين فعالية الحوكمة الشرعية، وإدارة المخاطر الشرعية، والضوابط الشرعية. ويتمثل الدور الرئيسي لقسم التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة في تقديم تأكيد مستقل لمجلس الإدارة بأن البنك ومؤسساته التابعة والمنتسبة يلتزمون بتنفيذ القواعد والمبادئ الشرعية، على النحو المحدد من قبل الهيئة العليا الشرعية، واللجنة الشرعية الداخلية العليا ، والمتطلبات التنظيمية الأخرى ذات الصلة، وإطار الحوكمة الشرعية.

تقوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة بتقييم تصميم وفعالية الضوابط الرئيسية المرتبطة بمخاطر عدم الامتثال الشرعي، وتقدم رأيًا مستقلاً حول فعالية بيئة الرقابة الشرعية. ولتحقيق الاستقلالية اللازمة، يتمتع موظفو إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة باستقلالية تنظيمية عن جميع الوظائف الأخرى في بنك دبي الإسلامي. وللحفاظ على هذه الاستقلالية عند أداء مسؤولياتهم، لا يُكلف موظفو القسم بأي أنشطة تجارية أو تشغيلية خاصة بالبنك. وينسق قسم التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة بشكل وثيق مع إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة.

تُجرى عمليات التدقيق الشرعي الداخلي على مدار العام وفقًا لخطة التدقيق الشرعي السنوية المعتمدة من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ولجنة التدقيق للمجلس. يتم توثيق جميع ملاحظات التدقيق المحددة، بالإضافة إلى ردود الإدارة وخطط العمل التصحيحية، في تقارير التدقيق الشرعي الداخلي. وتُقدم هذه التقارير إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لاتخاذ القرارات اللازمة بشأن المسائل الشرعية، ثم تُرفع إلى لجنة التدقيق للمجلس لأغراض المتابعة والمراقبة. يتم تسجيل وتتبع جميع ملاحظات التدقيق حتى استكمال الإجراءات التصحيحية من قبل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة. وتتم متابعة منتظمة مع الإدارة لضمان استكمال الإجراءات التصحيحية وتخفيف المخاطر المحددة بشكل كافٍ. ويتم الإبلاغ عن ملاحظات التدقيق الشرعي التي لم يتم معالجتها وتواريخ استحقاقها إلى لجنة التدقيق، وتتم مراقبتها بشكل فعال من قبل الإدارة العليا. اجتمع رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة مع لجنة التدقيق للمجلس ثلاث (3) مرات خلال عام 2024.

واصل بنك دبي الإسلامي تعزيز وتقوية التدقيق الشرعي الداخلي من خلال العديد من المبادرات بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

- تثقيف الموظفين استعدادًا للحصول على الشهادات المهنية المتعلقة بالمعايير الشرعية ومعايير التدقيق الشرعي؛
- تعزيز تعرض الموظفين لأفضل ممارسات التدقيق الداخلي ومعايير معهد المدققين الداخليين والقواعد الإرشادية؛
- تبادل التقارير والنتائج بين إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة وإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة؛
- اعتماد نماذج متطورة لبرامج وتقارير ومناهج التدقيق.
- تعزيز الرقابة على المؤسسات التابعة والمنتسبة من منظور التدقيق الشرعي الداخلي.

يقود إدارة التدقيق الداخلي الشرعي للمجموعة رئيس التدقيق الشرعي الداخلي ويرفع تقارير إلى لجنة التدقيق للمجلس.

معلومات عامة

بيان بالمساهمات التي تم تقديمها خلال عام 2024 في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة

يتمتع بنك دبي الإسلامي بشهرة عالمية كونه بنكًا إسلاميًا رائدًا يساهم في تطوير القطاع المصرفي الإسلامي العالمي وتعزيز الممارسات الأخلاقية والاجتماعية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. بصفته بنكًا مسؤولًا اجتماعيًا، لا يؤمن بنك دبي الإسلامي بالتأثير الإيجابي على المجتمع فحسب، بل يؤمن أيضًا بتمكين متعامليه ماليًا. تعتمد عملية مراجعة شاملة تحت رعاية لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لبنك دبي الإسلامي لضمان الامتثال الشرعي قبل صرف الأموال الخيرية والداعمة للمجتمع. تعمل لجنة مخصصة للتحقق من صحة الطلبات ولضمان الالتزام بالمتطلبات التي وضعتها لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في هذا الصدد. يرجى الاطلاع على تقرير الاستدامة لعام 2024 الخاص ببنك دبي الإسلامي للحصول على مزيد من المعلومات حول مساهمات البنك.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

صادق مجلس الإدارة على سياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والتي تحكم معاملات البنك مع الأطراف ذات العلاقة ويتطلب إجراء جميع المعاملات مع الأطراف ذات الصلة على أساس تجاري صرف.

تلتزم الأطراف ذات العلاقة بالإفصاح عن مصالح الأطراف ذات الصلة في أي معاملات مع البنك بحيث يمكن تلبية شروط المراجعة والموافقة ذات الصلة. يتضمن ذلك أن تخضع المعاملات التي تتم خارج سياق العمل العادي لموافقة مجلس الإدارة، وعندما تتعلق المعاملة بأحد أعضاء مجلس الإدارة، يلزم الحصول على موافقة بالإجماع من مجلس الإدارة. يتم الإبلاغ عن معاملات الأطراف ذات العلاقة إلى مجلس الإدارة من خلال إدارة الامتثال للمجموعة.

فيما يلي تفاصيل معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة لعام 2024. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى إيضاح 43 في القسم المالي من التقرير المتكامل.

الطرف ذو العلاقة	طبيعة المعاملة	2024 درهم إماراتي 000	2023 درهم إماراتي 000
كبار المساهمين	موجودات التمويل والاستثمار الإسلامي	1,651,379	915,233
	الاستثمار في الصكوك	820,501	823,324
	ودائع المتعاملين	68,649	1,474,702
	الالتزامات والتعهدات المحتملة	–	–
	الدخل من موجودات التمويل والاستثمار الإسلامي	57,294	66,846
	الدخل من الاستثمار في الصكوك	37,101	32,728
	حصة المودعين من الأرباح	39,202	51,566
أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين	موجودات التمويل والاستثمار الإسلامي	451,159	318,542
	الاستثمار في الصكوك	–	–
	ودائع المتعاملين	470,970	417,338
	المطلوبات والتعهدات المحتملة	155,953	95,786
	الدخل من موجودات التمويل والاستثمار الإسلامي	23,567	16,590
	الدخل من الاستثمار في الصكوك	–	–
	حصة المودعين من الأرباح	15,585	16,460
	الرواتب والمزايا الأخرى	83,806	84,218
	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	2,000	2,321
المؤسسات الشريكة والمشاريع المشتركة	موجودات التمويل والاستثمار الإسلامي	–	14,966
	الاستثمار في الصكوك	–	–
	ودائع المتعاملين	324	12,390
	المطلوبات والتعهدات المحتملة	–	541
	الدخل من موجودات التمويل والاستثمار الإسلامي	–	737
	الدخل من الاستثمار في الصكوك	–	–
	حصة المودعين من الأرباح	–	–

معلومات عامة (تتمة)

تداول المطلعين

وافق مجلس الإدارة على سياسة التداول الشخصي التي تحدد الأحكام المتعلقة بتداول المطلعين، على مستوى مجلس الإدارة والموظفين، الذين يشاركون في تداول الأوراق المالية لبنك دبي الإسلامي والأوراق المالية لكيانات مجموعة بنك دبي الإسلامي المدرجة من أجل الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة. وفقاً لسياسة التداول الشخصية التي تشرف عليها إدارة الامتثال بالبنك، يتم الاحتفاظ بقائمة المطلعين التي تشمل أعضاء مجلس الإدارة والموظفين وغيرهم ممن لديهم إمكانية الوصول إلى معلومات جوهرية غير متوفرة للعامة والتي يمكن أن تؤثر بشكل معقول على سعر السوق للأوراق المالية لبنك دبي الإسلامي. يخضع المطلعون لضوابط السوق المطبقة للحماية من تداول المطلعين.

علاقات المستثمرين

لدى بنك دبي الإسلامي إدارة متخصصة لعلاقات المستثمرين يديرها رئيس علاقات المستثمرين والاتصالات الاستراتيجية لتلبية احتياجات المساهمين المتزايدة في البنك وقاعدة المستثمرين وضمان الامتثال للقواعد التنظيمية ذات الصلة. تتبع وحدة علاقات المستثمرين المدير المالي وتقدم دعمًا للمساهمين والمستثمرين الحاليين والمحتملين من حيث تلبية احتياجاتهم الاستثمارية بالإضافة إلى تعريفهم بالبنك وتاريخه وأدائه بطريقة شفافة ودقيقة وفي الوقت المناسب بالنسبة إلى أي أحداث تتعلق بالسوق المالية.

خلال العام 2024 نظم البنك العديد من اللقاءات عبر الإنترنت وقام بنشر عروض تقديمية وأصدر بيانات صحفية للمستثمرين والمحللين ووسائل الإعلام. بالإضافة إلى ذلك، شاركت إدارة علاقات المستثمرين في بنك دبي الإسلامي في العديد من الحملات الترويجية للمستثمرين المحليين والدوليين لتزويد المستثمرين برؤية استثمارية فريدة حول فرص النمو في بنك دبي الإسلامي وكذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة. هذه الجولات الترويجية ساعدت أيضًا في تقديم تحديثات عن الوضع التجاري الحالي للبنك والبيئة الاقتصادية الكلية العامة. هذه المعلومات متاحة في قسم علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني لبنك دبي الإسلامي ويمكن الوصول إليها عبر منصة سهلة الاستخدام.

يقدم قسم علاقات المستثمرين في موقع بنك دبي الإسلامي (relations-us/investor-dib.ae/about) معلومات قيمة ومفيدة عن:

- معلومات عن الشركة
- أخبار وأحداث تهم المستثمر
- معلومات مالية
- الأحداث المالية الرئيسية
- معلومات حول السهم
- الإفصاحات والمنشورات
- معلومات الاتصال، والتي تشمل أسماء وبيانات الاتصال بفريق علاقات المستثمرين (بما في ذلك رئيس إدارة علاقات المستثمرين والاتصالات الاستراتيجية، السيد كاشف موسى) والبريد الإلكتروني للقسم للاستفسارات: Investorrelations@dib.ae هاتف: 454 2075 4 971+.

يوجد لدى البنك تطبيق مخصص للهواتف المتحركة (علاقات مستثمري بنك دبي الإسلامي) يستطيع المساهمون وأصحاب المصلحة المهتمون من خلاله تتبع أداء سهم بنك دبي الإسلامي والاطلاع على التقارير المالية ومعلومات توزيعات الأرباح وغيرها من الإفصاحات ذات الصلة.

سعر وأداء سهم بنك دبي الإسلامي

يوضح الرسم البياني أدناه أداء بنك دبي الإسلامي المقارن مع مؤشر السوق العام خلال عام 2024:

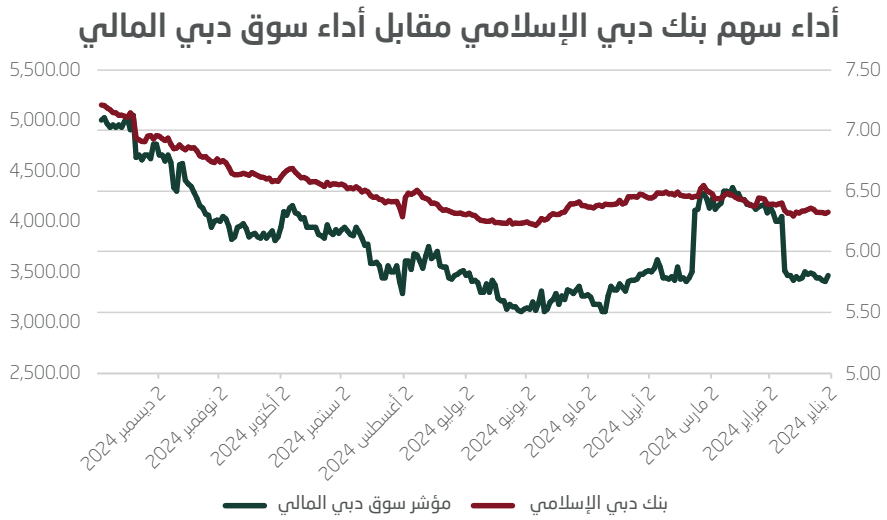

الشهر	سعر الإغلاق في الشهر	أدنى سعر في الشهر	أعلى سعر في الشهر
31 ديسمبر 2024	7.09	6.76	7.13
29 نوفمبر2024	6.80	6.20	6.80
31 أكتوبر2024	6.25	6.09	6.33
30 سبتمبر 2024	6.30	6.11	6.38
30 أغسطس 2024	6.17	5.65	6.20
31 يوليو 2024	5.85	5.75	6.04
28 يونيو 2024	5.74	5.50	5.76
31 مايو 2024	5.52	5.71	5.50
30 أبريل 2024	5.56	5.50	5.81
29 مارس 2024	5.83	5.75	6.48
29 فبراير 2024	6.44	6.35	6.53
31 يناير 2024	6.32	5.75	6.37

معلومات عامة (تتمة)

توزيع ملكية الأسهم

يوضح الجدول التالي توزيع ملكية المساهمين كما في 31 ديسمبر 2024:

فئة المساهمين	نسبة الأسهم المملوكة			
	الأفراد	الشركات	حكومات	الإجمالي
إماراتي	%41	%13	%29	%83
عربي	%2	%2	%0	%4
أجنبي	%1	%12	%0	%13
الإجمالي	%44	%27	%29	%100

وفقاً للنظام الأساسي لبنك دبي الإسلامي، يمكن أن يمتلك غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ما يصل إلى 40% من أسهم البنك.

يوضح الجدول أدناه تفاصيل المساهمين الذين يملكون أكثر من 5% من رأس مال بنك دبي الإسلامي كما في 31 ديسمبر 2024:

عدد	المساهم الرئيسي	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الملكية
1.	مؤسسة دبي للاستثمار	2,024,955,636	%27.97

يوضح الجدول أدناه توزيع مساهمي بنك دبي الإسلامي وفقاً لحجم الملكية كما في 31 ديسمبر 2024:

عدد	ملكية الأسهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الملكية
1.	أقل من 50,000	17,521	164,485,017	%2
2.	من 50,000 إلى أقل من 500,000	3,481	546,472,100	%8
3.	من 500,000 إلى أقل من 5,000,000	912	1,362,474,968	%19
4.	5,000,000 وأكثر	167	5,167,312,292	%71

اجتماع الجمعية العمومية السنوية

يفتح اجتماع الجمعية العمومية السنوية للبنك الباب أمام المساهمين للحضور (إما شخصياً أو من خلال وكيل) والمشاركة في اجتماع (يسمح بالحضور الشخصي أو الإلكتروني). وقد تمكن المساهمون في عام 2024 من ممارسة كافة حقوقهم بالكامل في الحضور والمشاركة في الاجتماعات في الوقت الفعلي.

عقد بنك دبي الإسلامي اجتماعات الجمعية العمومية السنوية التالية خلال عام 2024:

اسم الاجتماع	التاريخ	طريقة الحضور	نسبة الحضور
اجتماع الجمعية العمومية السنوية	27 فبراير 2024	هجين	المساهمون حضورياً وافتراضياً أو بواسطة وكلاء يمثلون 57.26% من رأس مال البنك

قرارات خاصة	الإجراءات التي تم اتخاذها في 2024
تم تفويض مجلس الإدارة بما يلي:	
• إصدار أي صكوك رئيسية و/أو أدوات مماثلة أخرى غير قابلة للتحويل إلى أسهم، سواء ضمن برنامج أو غير ذلك، بإجمالي قيمة اسمية قائمة لا تتجاوز 7.5 مليار دولار أمريكي (أو ما يعادلها بعملات أخرى)	تم إصدار صكوك رئيسية غير مضمونة بقيمة 1.0 مليار دولار أمريكي في فبراير 2024
• إصدار صكوك من الشريحة الثانية غير قابلة للتحويل بإجمالي قيمة اسمية لا تتجاوز 1.0 مليار دولار أمريكي (أو ما يعادلها بعملات أخرى)	لم يتم إصدار أي صكوك في 2024
• إصدار صكوك إضافية من الشريحة الأولى غير قابلة للتحويل بإجمالي قيمة اسمية لا تتجاوز 1.0 مليار دولار أمريكي (أو ما يعادلها بعملات أخرى)	تم إصدار صكوك إضافية من الشريحة الأولى بقيمة 500 مليون دولار أمريكي في أكتوبر 2024
• تعديل وإعادة صياغة النظام الأساسي	تم نشر التعديل في الجريدة الرسمية في 31 مايو 2024

سينعقد الاجتماع العام السنوي للسنة المالية المنتهية في 2024 في مارس 2025.

يتم نشر نتائج وقرارات الاجتماعات العامة على الموقع الإلكتروني لبنك دبي الإسلامي ويتم مشاركتها مع سوق دبي المالي والجهات التنظيمية لبنك دبي الإسلامي.

معلومات عامة (تتمة)

الأحداث والإفصاحات الهامة

يناير 2024

- أعلن بنك دبي الإسلامي عن نتائجه المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، حيث سجل صافي ربح للمجموعة قدره 7.0 مليار درهم إماراتي.
- أعلن بنك دبي الإسلامي عن تعيين السيد سعيد أحمد عبد الواحد وجدي كرئيس للخزينة اعتباراً من 2 يناير 2024.

فبراير 2024

- عقد بنك دبي الإسلامي اجتماعه العام السنوي، ووافق المساهمون على توزيع أرباح بنسبة 45% لعام 2023.
- أعلن بنك دبي الإسلامي عن إطلاق بطاقة الفيزا الائتمانية "شمس"، وهي بطاقة ائتمان مبتكرة تجمع بين أفضل المزايا والخدمات المجانية والمكافآت.
- أعلن بنك دبي الإسلامي عن الإصدار الناجح لصكوكه المستدامة الثالثة - إصدار صكوك رئيسية بقيمة 1 مليار دولار أمريكي لمدة 5 سنوات بمعدل ربح 5.243% سنوياً، تم إصداره وفقاً لإطار التمويل المستدام لبنك دبي الإسلامي، والذي تم إنشاؤه لتسهيل تمويل المبادرات الخضراء والاجتماعية ومشاريع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الأخرى.

مارس 2024

- أعلن بنك دبي الإسلامي عن التسوية الودية وتوقيع تسوية خارج المحكمة لجميع الدعاوى القضائية، الحالية والمعلقة، بين بنك دبي الإسلامي ومجموعة NMC للرعاية الصحية، والأطراف الثالثة ذات الصلة.
- أعلن بنك دبي الإسلامي عن مبادرة "موف آثون" الرمضانية، التي تم إطلاقها بالشراكة مع تطبيق "Fitze"، ضمن حملة فريدة تركز على تعزيز نمط حياة صحي وغرس ثقافة العطاء في الوقت نفسه.

أبريل 2024

- أعلن بنك دبي الإسلامي عن نتائجه المالية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2024، حيث سجل إجمالي صافي ربح للمجموعة قبل الضرائب قدره 1.85 مليار درهم إماراتي.

يونيو 2024

- انتقل بنك دبي الإسلامي إلى نظام البنك الأساسي الجديد.
- صُنف بنك دبي الإسلامي في المرتبة 21 ضمن أفضل 100 شركة مدرجة في الشرق الأوسط لعام 2024 من قبل فوربس الشرق الأوسط.

يوليو 2024

- علن بنك دبي الإسلامي عن نتائجه المالية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024، حيث سجل إجمالي صافي ربح للمجموعة قبل الضرائب قدره 3.72 مليار درهم إماراتي.
- أعلن بنك دبي الإسلامي عن دوره المحوري في قيادة تسهيلات تمويلية بارزة بقيمة 3.25 مليار دولار أمريكي لصالح مجموعة جيمس للتعليم، أكبر مزود للتعليم الخاص من الروضة إلى الصف الثاني عشر في العالم، مما يؤكد ريادة بنك دبي الإسلامي في القطاع المالي، خاصة في هيكلة واكتتاب صفقات مهمة تعزز النمو والتطوير في الصناعات الرئيسية.
- حقق بنك دبي الإسلامي ترقيات وزيادات كبيرة في معظم درجات وتصنيفات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من قبل وكالات خارجية، مما يشير إلى تقدم قوي في أجندة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وتعزيز الشفافية بشكل كبير من خلال الإفصاح العام.
- أعلن بنك دبي الإسلامي عن تأجيل دعم أقساط يوليو للعملاء الذين لم يتمكنوا من خصم أقساطهم في الوقت المحدد في يونيو خلال عملية ترقية نظام البنك.

سبتمبر 2024

- تعهد بنك دبي الإسلامي بمبلغ 15 مليون درهم إماراتي لدعم تطوير مستشفى حمدان بن راشد للسرطان، مما يؤكد التزام البنك برفاهية المجتمع وتطوير البنية التحتية للرعاية الصحية.

أكتوبر 2024

- أعلن بنك دبي الإسلامي عن الإصدار الناجح لصكوك إضافية من الشريحة الأولى بقيمة 500 مليون دولار أمريكي بمعدل ربح 5.25% سنوياً.
- أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف بنك دبي الإسلامي للإصدار طويل الأجل (IDR) عند 'A' مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما رفعت فيتش تصنيف قابلية الاستمرار (VR) للبنك إلى 'bbb-' من 'bb+'، مما يعكس تحسن مقاييس جودة الأصول، وتعزيز إدارة المخاطر، فضلاً عن قوة الأرباح وملفات التمويل. يظهر تحسن تصنيف (VR) تعزيز الوضع المالي والائتماني للبنك مدعوماً بتحسن ظروف التشغيل في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- أعلن بنك دبي الإسلامي عن إطلاق خدمة "ACCESS" لتمويل سيارات أصحاب الهمم
- أبرم بنك دبي الإسلامي اتفاقية استراتيجية مع دائرة المالية في دبي لدعم تقدم استراتيجية دبي اللانقدية التي أطلقتها حكومة دبي من خلال هيئة دبي الرقمية. حددت الاتفاقية الأطر الرسمية لنظام التقسيط الذكي والإطلاق التجريبي لنظام الدفع البيومتري داخل حكومة دبي. وتم تصميم هذه الأنظمة المبتكرة لتبسيط عملية الدفع للمعاملات والخدمات الحكومية، مما يجعل دبي واحدة من أكثر المدن تقدماً في العالم.

نوفمبر 2024

- أعلن بنك دبي الإسلامي عن نتائجه المالية لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024، حيث سجل إجمالي صافي ربح للمجموعة قبل الضرائب قدره 6 مليارات درهم إماراتي.

ديسمبر 2024

- تم الإعلان عن تعاون بنك دبي الإسلامي مع Crypto.com، حيث اتفق الطرفان على استكشاف فرص متعددة لتقديم منصات متوافقة مع الشريعة الإسلامية بما في ذلك الصكوك الإسلامية المرمزة وترميز الأصول الحقيقية.

معلومات عامة (تتمة)

لمزيد من التفاصيل حول إعلانات بنك دبي الإسلامي لسوق دبي المالي خلال عام 2024، يمكنكم زيارة موقع سوق دبي المالي على dfm.ae. كما تتوفر البيانات الصحفية الصادرة خلال هذه الفترة على موقع علاقات المستثمرين المخصص لدينا على الرابط relations-us/investor-dib.ae/about أو على موقع سوق دبي المالي www.dfm.ae.

كما نال بنك دبي الإسلامي عدداً من الجوائز خلال عام 2024، ويمكن الاطلاع على تفاصيلها في المركز الإعلامي على موقعنا الإلكتروني.

أمين سر مجلس الإدارة

تم تعيين السيدة زينة سماقية كأمين سر مجلس الإدارة اعتباراً من 1 أغسطس 2024. تتمتع السيدة سماقية بخبرة تزيد عن 20 عاماً في مجال أمانة سر مجلس الإدارة وحوكمة الشركات. السيدة سماقية هي أمين سر مجلس إدارة معتمد من حوكمة معهد الحوكمة، وتحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال تخصص المالية من الجامعة الأمريكية في بيروت. وهي من خريجي كلية هارفارد للأعمال.

يتم توقيع تقرير حوكمة الشركات من قبل رئيس مجلس الإدارة، ورؤساء لجان المجلس، ورؤساء إدارات الرقابة الداخلية: رئيس إدارة الامتثال للمجموعة، رئيس إدارة المخاطر للمجموعة، رئيس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة، ورئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة التدقيق للمجلس

رئيس لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس

رئيس لجنة الائتمان والاستثمار للمجلس

رئيس لجنة الاستدامة للمجلس

رئيس لجنة توزيع وإدارة الأرباح للمجلس

رؤساء إدارات الرقابة الداخلية

رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة

رئيس إدارة الامتثال للمجموعة

رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة

رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

رئيس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة